التسويغ النحويّ في سورة البقرة دراسة تداولية

الباحثة: م. د. أسماء عبد الحسين علي
كلية الآداب /جامعة القادسية
asmaa.abdulhussein@qu.edu.iq

الملخص

بين تجاذب القاعدة، وهيمنة الاستعمال يقف التسويغ النحوي يحلل بدقة عالية ما حاكه العقل النحوي؛ ليبين لنا جمالية المنظومة النحوية الزاخرة بالأفكار والمعرفة، فتتجلى بذلك المنطلقات المعرفية والفكرية لذلك العقل، ليثبت لنا أن النحويين أهل لتلكم الرسالة اللغوية العظيمة.

ويحاول هذا البحث الوقوف على المسوغات النحوية التي أثرت في تشكيل القواعد النحوية العربية، أو كانت صدى لها، وقد بيّنا وسائل تلك المسوغات وآلياتها في المعالجة وحاكمناها تداولياً، لأننا نجد أن التداولية آلية دقيقة تنسجم مع العقل الذي أنتج تلك القواعد والمواضعات التي تستند إليها من جهة، وتكتشف مكنوناته وهي من جهة أخرى تبين دقة وجمالية ذلك اللسان العربي، فتدقق بكمية الاستعمال وكيفيته، ومنطلقاته التي تفضي إلى الفهم الصحيح، فتجعل من المعنى هدفًا لها، فاطراد القاعدة النحوية لم يأت من تعسّف وقسر للمعنى، بل جاء من فهم عميق لروح اللغة، حتى وصف بعضهم وجود المسوغات بكونها مأنوسة، أي أن النفوس تأنس لها، فثبوت الحكم بالعلة هو أنس النفوس، فلا ينبغي زوال ذلك الأنس.

وكانت التداولية خير وسيلة للكشف عن المنطلقات المعرفية في الصياغة النحوية وأصولها واتساع أفكارها، لتؤكد ما للتسويغ من قيمة في صحة القواعد النحوية، وسلامة الاستعمال. وقد توزع هذا البحث على تمهيد، كان في مفهومي التداولية والتسويغ النحوي، ثم كانت المباحث موزعة على النحو الآتي:

التسويغ النحوي للابتداء بالنكرة وأبعاده التداولية، والإبعاد التداولية لتسويغ الحذف في سورة البقرة الإبعاد التداولية للتسويغ النحوي في التراكيب المشبهة بالشرط والمتضمنة لمعناه.

الكلمات المفتاحية

التداولية– سورة البقرة – التسويغ النحوي

The Grammatical diversification in Surat Al-Baqarah: A pragmatic study

Asst. Prof. Asmaa Abdul Hussein Ali

college of Literature/ Al-Qadisiyah University

asmaa.abdulhussein@qu.edu.iq

((Abstract))

Between the attraction of the rule and the dominance of usage stands grammatical justification, analyzing with great precision what the grammatical mind has woven, to show us the beauty of conveying the great linguistic message, the grammatical system rich in ideas and knowledge. Thus, the cognitive and intellectual starting points of that mind are revealed, to prove to us that grammarians are deserve to speak the great linguistic message.

This research attempts to identify the grammatical justifications that influenced the formation of Arabic grammatical rules, or were an echo of them. We have demonstrated the means and mechanisms of those justifications in processing and have judged them pragmatically, because we find that pragmatics is a precise mechanism that is in harmony with the mind that produced those rules and conventions upon which they are based, on the one hand, and discovers its hidden meanings, while on the other hand it shows the precision and beauty of that Arabic language, so it flows with the quantity and quality of use, and its starting points that lead to correct understanding, making meaning its goal. The consistency of the grammatical rule did not come from abusing and forcing the meaning, but rather came from a deep understanding of the spirit of the language, to the point that some described the existence of justifications as being manous, meaning that souls are comforted by them, so establishing the ruling by reason is the comfort of souls, and that comfort should not disappear .

The Pragmatics was the best way to uncover the cognitive starting points in grammatical formulation, its origins, and the breadth of its ideas, to confirm the

value of grammatical justification. The topics were then distributed as follows: value in the correctness of grammatical rules and sound usage. This research was divided into an introduction, which dealt with the concepts of pragmatics and justification.

The grammatical justification of beginning with a mention and its pragmatic dimensions, and the pragmatic dimensions of justifying deletion in Surat Al-Baqarah

The pragmatic dimensions of grammatical justification in structures similar to the condition and containing its meaning

Keywords :

Pragmatics, Surat Al-Baqarah - Grammatical Justification

التمهيد: **في التداولية والتسويغ**

أخذت التداولية من مادة (دول) جاء في لسان العرب لابن منظور" دَوَلَ الدَّولَة ، والدولة : العقبة في المال والحرب سواءٌ ، وقيل الدولة بالضم في المال والدَّولة بالفتح في الحرب ، وقيل هما سواءٌ فيهما الدَّولة بالفتح في الحرب أن تدال إحدى الفئتين على الأخرى ...

والدولة بالضم في المال، يقال صار الفيء دولة بينهم يتداولونه مرة لهذا، والجمع دولات ودوَلُ ...

الليث : الدولة والدولة لغتان ... تداولنا الأمر أخذناه بالدولة ، وقالوا دواليك أي مداولة على الأمر والله يداولها بين الناس . وقولهم دواليك أي تداولاً بعد تداول" [١]

إذن، التداول في اللغة جاء بمعنى التنقل أو التناقل، يتنقَّل الشيء بين المستعملين، وهذا حال اللغة فهي تتنقل على ألسنة المتكلمين. أما هي في الاصطلاح فقد ذكر لها المعنويون تعريفات كثيرة لا تخرج عن وضع اللغة في الاستعمال، فقد عرّفها موريس بقوله " إن التداولية جزء من السيميائية التي تعالج العلامة بين العلامات ومستعملي هذه العلامات "[٢] وقد عدها آن ماري دبير وفرانسوا ريكاناتي بأنها دراسة استعمال اللغة في الخطاب، تهتم بالمعنى مثل الدلالية، وبعض الأشكال اللسانية التي لا يتحدد المعنى لها إلا بالاستعمال[٣] .

ويرى صلاح فضل أن التداولية أحدث فروع علم اللغة التي تعنى بتحليل عمليات الكلام وكذلك الكتابة، ووصف الأقوال اللغوية وظائفها وخصائصها عن طريق الاستعمال[٤].

وقد أورد محمود أحمد نحلة[٥] مجموعة تعريفات للتداولية، بعضها يقوم على الأسس التي ترتكز عليها التداولية، وبعضها يقتصر على حصر التداولية بوجهة نظر وظيفية بإحالة جوانب تركيب اللغة الى أسباب غير لغوية دون أن يميزها عن العلوم الأخرى كعلم اللغة الاجتماعي، وعلم اللغة النفسي .

وهناك من توسع في التداولية، اذ ركز على ما أهملته النظريات الدلالية التي اقتصرت على شروط الصدق، وحاولت التداولية النظر إلى ما وراء ذلك. وهناك تعريفات أخرى منها ما يرى أن التداولية دراسة جوانب السياق وقول آخر بأنها تبحث في اكتشاف مقاصد المتكلم من قبل السامع. وتدرس التداولية من أربعة جوانب هي: الإشارة، ومتضمنات القول بفرعيها(الافتراض المسبق، والأقوال المضمرة) والاستلزام الحواري، والأفعال الكلامية، ونسلط الضوء على دراسة ظاهرة التسويغ النحوي بهذه الوسائل الأربع

أما التسويغ في اللغة فقد جاء في لسان العرب "أجاز له أي: سوغ له، وساغ الشراب في الحلق يسوغ سوغاً وسواغاً: أي سهل مدخله"[٦] ولم يبتعد أصحاب المعاجم عن ذلك، قال الفيروز أبادي "ساغ له : جاز له وسوغه أي جوّزه" [٧]

وهذا يعني أن (سوغ) و(جوّز) وردا بمعنى واحد[٨]. ولم يختلف المعنى اللغوي للتسويغ عن الاصطلاحي فالمعنى واحد.

ومن ثمّ يبدو أن (سوّغ) هي مقدمة لـ (جوّز)، وهناك فرق يسير بينهما وهو أن التسويغ هو المشروعية لذلك الجواز ، ففي جوّز معنى يشير الى الخروج عن القاعدة والمألوف، وتأتي (سوغ) لتشير إلى السبب الذي من أجله حصل هذا (التجوّز) والتسمح في القاعدة، وهذا دأب العرب في السير على الأسباب في وضع القواعد النحوية واستساغتها؛ لتكون سهلة، وقد ذكر السيوطي التسويغ بقوله:"فإن التأويل لا يصح ولا يسوغ اذا كان الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول أي : يرجع ما يخالف الجادة الى الجادة "[٩].

فمن كلام السيوطي نجد المسوّغ قد جاء ليجيز ما خرج عن القواعد، فـ "المسوغات علل تجيز كسر قاعدة الباب العامة أو توجب التقديم والتأخير والتعريف والتذكير والحذف والذكر والإضمار"[١٠]، وأصبحت المسوغات تشكل ظاهرة من ظواهر اللغة تعني بالسلامة اللغوية فالمسوغات النحوية عُنيت بتبرير ما أجازه النحاة في استعمال ما خرج عن المألوف من القواعد النحوية، ليحافظوا على أصل القاعدة النحوية وقبول ما استعمله بعض العرب لإلغاء الصراع القائم بين القاعدة والاستعمال.

وفي النحو نجد المسوغات في موضوعات كثيرة، منها التعريف والتذكير، والحذف ، والتراكيب شبه الشرطية والمتضمنة معنى الشرط التي وردت في سورة البقرة . ففي النص القرآني ثمة ما يدعو المفسرين والنحويين إلى التسمّح في القواعد النحوية على ضوء ما استعملته العرب، وقد جاء مصحوباً بدلالات خاصة.

المبحث الأول

التسويغ النحوي للابتداء بالنكرة وأبعاده التداولية

من خصائص المبتدأ المهمة أن يكون معرفة، وهو الأصل إلا أنه ورد في بعض المواضيع في سورة البقرة :

١–قوله تعالى: "قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى" [١١]

فكلمة (قول) نكرة، وكذلك(مغفرة) ومما سوّغ مجيء المبتدأ نكرة أنها عطفت على موصوف، نحو : تميميٌّ ورجل في الدار، وتعد (تميمي) وصفًا في المعنى؛ لأن المعنى رجل منسوب الى تميم، فحذف، وعطف رجل على تميمي[١٢].

٢–قوله تعالى : " ومَنْ أظلم مَّمنْ كتمَ شهادةً" [١٣]

وقد جاءت النكرة من الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام، وهي اسم الاستفهام (مَنْ)
وقد ورد ذلك في قول زهير[١٤] :

وَمَنْ يَكُ ذَا فَضْلٍ فَيَبْخَلْ بِفَضْلِهِ عَلَى قَوْمِهِ يُسْتَغْنَ عَنْهُ وَيُذْمَمِ.

ونحو قولنا : مَنْ زارنا ؟

وقد نصَّ النحاة على أنه "لا يبتدأ بنكرة، لأن المبتدأ محكوم عليه والمحكوم عليه لابدّ أن يكون معلوماً ولو إلى حد ما، وإلا كان الحكم عليه لغواً، لا فائدة فيه، وإنما يكون، إذا كان للمبتدأ خبر، فإن كان وصفاً له فاعل، أو نائب فاعل، يغني عن الخبر، كان نكرة، ولا يحتاج الى مسوّغ، لأن المبتدأ في هذه الحالة، يكون محكوماً به بمنزلة الفعل والفعل في مرتبة التنكير كما يقال" [١٥]

فلا يبتدأ بالنكرة الا إذا حصلت الفائدة " كأن يخبر عنها بمختص مقدّم ظرف أو مجرور نحو: "و لدينا مزيد" [١٦]"وعلى أبصارهم غشاوة "[١٧] ولا يجوز " رجل في الدار " ولا "عند رجل مال" أو تتلو نفيا، نحو: "ما رجل قائم" أو استفهاما نحو " أإله مع الله " [١٨]، أو تكون موصوفة سواء ذكرا نحو: "ولعبد مؤمن" [١٩]، أو حذف الصفة نحو " (السمن منوان بدرهم)، ونحو:" وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ"[٢٠] أي عنوان منه، وطائفة من غيركم، أو الموصوف، كالحديث " سوداء ولود خير من حسناء عقيم " اي امرأة سوداء ... أو عاملة عمل الفعل ..."[٢١] وهناك مواضع كثيرة للنكرة المفيدة أوصلها بعض من النحاة إلى الأربعين، والمرجع الوحيد في صحة الابتداء بالنكرة؛ وهو الأصل الذي تقوم عليه هو الإفادة [٢٢] .

وسنقتصر على المواضع التي وردت في سورة البقرة وقد جاء في تسويغ الابتداء بالنكرة للعُنَّابي[٢٣]، تقسم المسوغات للابتداء بالنكرة الى سابقة أو لاحقة أو هي بنفسها قابلة للابتداء[٢٤]. ويعني بالسوابق الحروف والأسماء والمعاني التي تتقدم على الكلمة النكرة وبتقدمها على النكرة تقترب النكرة إلى المعرفة أو تتحقق الفائدة فتكون سبباً في جواز الابتداء بالنكرة، أما المسوغات للواحق للابتداء بال نكرة ،فهي الحروف و الأسماء و المعاني التي تلي النكرة وبها يتعيّن المحكوم عليه ويقرب بذلك من المعرفة.

أما المسوغات التي تكون في ذات الكلمة فهي التي تكون فيها الكلمة نكرة قد اقتربت من المعرفة بالتخصيص أو التعميم أو تشارك المعرفة في بعض خصائصها، أو تخرج من المعنى الأصلي إلى معنى آخر فتتحقق الفائدة للسامع [٢٥].

وكما جاء عن النحاة إن النكرة هي الأصل، والتعريف فرع[٢٦] . وقد فرّق النحاة بين النكرة والمعرفة على أساسٌ مقدرة المخاطب والمتكلم من التعيين فيحقق الإفادة في معرفة، أما النكرة فإرادة العموم نجدها فيها لذلك إن أراد المتكلم العموم لجأ الى النكرة ويذكر سيبويه علة المعرفة إذ يقول "وإنما صار معرفة لأنه اسم وقع عليه يعرف به بعينه دون سائر أمته" [٢٧]

ونجد ما جاء به القدماء مرتبطاً بالبعد التداولي عندما يتمثل بالإحالة التي "تستهدف تمكين المخاطب من التعرف على الذات المقصودة، ويتم ذلك عن طريق إمداد المخاطب بكل المعلومات التي يملكها المتكلم عن الذات المقصودة والتي تمكن المخاطب من انتقائها من بين مجموعة من الذوات" (٢٨)

وبذلك نجد أن هناك علاقة قوية بين الإحالة والافتراض المسبق للمتكلم الذي يزود المخاطب بكل المعلومات ليتعرف على الذات المقصودة المراد تعيينها، فيختار المتكلم لنقل ما يريده للمخاطب من علم او جهل بالشيء فيكون عن طريق التنكير أو التعريف، فاذا نطق المتكلم بالمعرفة فإنه يجب أن يفترض مسبقاً أن المخاطب يعلم ما عينه وحدده المتكلم بالتعريف، وكذلك الحال مع النكرة فما أُبهم كان بقصد من المتكلم معولا

على المعلومات المشتركة بينهما سابقاً. فلو قال المتكلم اشتريت فرساً لاستنتجنا أن المخاطب يجهل هذه الفرس وان المتكلم يعي ذلك، لذلك اختار هذه الصيغة وهي (النكرة) من غير أن يصرح المتكلم بما يدور في ذهنه وهذا هو الافتراض المسبق ، فما يدور بين المتكلم والمخاطب إنما "هي معطيات وافتراضات تمثل أرضية التخاطب وحلقة التواصل لإنجاح عملية التواصل أو رسالة التخاطب" (٢٩)

الفعل الكلامي للتسويغ في المبتدأ النكرة

صنّف أوستين الأفعال الكلامية (الأفعال اللغوية) على خمسة أصناف(٣٠)، وهي: الحكميات، والتنفيذيات، والوعديات ، والسلوكيات ، والعرضيات) وجاء من بعده تلميذه سورل ليزيل ما وقع به اوستين من خلط في الاقسام التي ذكرها ، وتداخل في الافعال الحكمية والتنفيذية ، وبالعكس(٣١) .

ومن المقولة (القول هو العمل) انطلق سورل ليطور نظرية الأفعال اللغوية إذ عد القول شكلاً من أشكال السلوك الاجتماعي تضبطه قواعد ، والفعل عنده مباشر.

وهو على أقسام :

(فعل القول ، فعل الإسناد ، فعل الإنشاء(الإنجاز) ، فعل التأثير)

فالفعل الأول (فعل القول) يمثل التلفظ بالكلمات والجمل

أما الثاني (فعل الاسناد) فيقوم بربط الصلة بين المتكلم والسامع (المتكلم به). وأما الفعل الإنشائي، فيعني القصد الذي يُعبّر عنه في القول، وقد يكون هذا القول نصيحة أو تهديداً أو أمرا نحو أنصحكم بمغادرة القاعة (٣٢).

أما فعل التأثير فيشك سورل بوجود أعمال تأثير في القول وكان اسهامه الرئيس بالأعمال المتضمنة في القول إذ ميَّز بين "العمل المتضمن في القول" (٣٣) وفعل القضية وكان يرى أنه لا يمكن وقوع الفعل القضوي نفسه في أنواع مختلفة من الأفعال المتضمنة في القول.

وقد وضع سورل شروطا لنجاح الفعل الكلامي التي تنجح العمل المتضمن في القول [٣٤] وهي:

١-شرط المحتوى القضوي: الذي يتحقق في فعل الوعد.

٢-شرط تمهيدي : يتمثل بمقدرة المتكلم على انجاز الفعل من غير وضوح للسامع والمتكلم بان الفعل المطلوب سوف ينجز أو لا ينجز على النحو المعتاد في الأحداث.

٣-شرط الإخلاص : ويعني إخلاص المتكلم في أداء الفعل ، فلا يقول خلاف ما يعتقده، المتكلم يريد حقاً من المخاطب أن ينجز الفعل.

٤- الشرط الأساس ، ويعني تأثير المتكلم في السامع لإنجاز الفعل . وهناك شروط اخرى.

وصنف الأفعال الكلامية الى خمسة أصناف سنعتمدها في البحث ، وهي: [٣٥]

١- التقريرات(الإخباريات) : مطابقة الكلام مع العالم ، والوصول الى مرحلة اليقين بالمحتوى نحو : سيأتي غداً

٢- التوجيهيات(الطلبيات) : جعل المخاطب يقوم بأمرها

٣- الالتزاميات(الوعديات) : جعل المتكلم ملتزماً بإنجاز عمل

٤- التعبيريات (الافصاحات): الصرف في التعبير عن الحالة النفسية، ولا توجد فيه مطابقة الكلمات للكون

٥- الإعلانيات(التصريحيات) : يكون الهدف أحداث واقعة (التغير في العالم الخارجي ، وما يميزها هو توافق الكلمات للعالم من دون اشتراط التطابق. وميز سورل، بين الأفعال الإنجازية المباشرة وغير المباشرة، فالمباشرة هي التي تطابق قوتها الإنجازية مراد المتكلم أما غير المباشرة فهي التي تخالف مراد المتكلم في قوتها الإنجازية .

وفي الابتداء بالنكرة ذكر العلماء أن الاصل في المبتدأ المعرفة، وأصل الخبر نكرة [٣٦] .

"وقد يرد نكرة ، لكن بشرط ان تفيد" [٣٧]. وذكر المكودي ت(٨٠٧هـ) ذلك بقوله :"ولم يشترط سيبويه في الابتداء بالنكرة الا حصول الفائدة" [٣٨] فقد قيد النحاة الابتداء بالنكرة إن حصلت الفائدة ، فاذا لم تحصل الفائدة لم يجز الابتداء بالنكرة.

وقد جعل النحاة للابتداء بالنكرة خمسة و عشرين موضعاً [٣٩] ، ولن نذكر هذه المواضع حرصاً على تقديم ما اختص به البحث من دون الإطالة، لذلك سنذكر المواضع التي خفيت فيها الاسباب بالظاهر، والتي تحتاج الى إنعام نظر و تأمل في المسوغ الذي أساغ الى مجيئها نكرة، ومن ذلك قوله تعالى:"وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ "[٤٠].

وهنا قد خصصت النكرة بوصف ، وقد وضع النحاة شرطاً لذلك الوصف الذي يسوغ الابتداء بالنكرة ، وهو كونه مخصصاً للنكرة فاذا تخصصت النكرة بالصفة قاربت المعرفة [٤١].

والوصف على قسمين: [٤٢]

وصف لفظي نحو : رجل من الكرام عندنا ، و " " لَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ " "

وصف تقديري : ما يكون محذوفاً لكنه مقدرّ، نحو قوله تعالى "وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ" والتقدير طائفة من غيركم، ويرى ابن عاشور أن قوله تعالى " لعبدٌ مؤمن " هو مثل قوله "وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ" و "وان المراد به المملوك وليس المراد الحر المشترك" [٤٣] وقد ردَّ في ذلك على ما رآه الزمخشري بان (الأمة) هي مطلق المرأة، (العبد) هو مطلق الرجل وإذ قال ابن عاشور :

"ووقع في الكشاف حمل الأمّة على مطلق المرأة، لأن الناس كلهم إماء الله وعبيده" [٤٤].

وقد أبطله أبن عاشور من جهتين (المعنى، و اللفظ).

– أما من جهة المعنى فلأنه سيكرر مع قوله تعالى: ولا تنكحوا المشركات، لأن الناس تعلم أن المشركة دون المؤمنة، ويفيد المقصود هو التنبيه على شرف وأفضلية أقل أفراد أحد الصنفين على أشرف الافراد من الصنف الآخر وهم (المشركين، و المشركات).

– وأما من حيث اللفظ، فلم يرد عند العرب إطلاق (الأمة) على مطلق المرأة، ولا إطلاق (العبد) على الرجل إلا بالتقييد مع لفظ الجلالة (الله)، نحو: يا عبد الله و يا أمةَ اللهِ ثم يستند ابن عاشور على الحقيقة والاستعمال التمييز بينهما في الرد على الزمخشري إذ يقول: "وكون الناسِ إماءَ اللهِ وعبَيده إنما هو نظرٌ للحقائق لا للاستعمال، فكيف يخرجُ القرآن عليه" [٤٥] . كذلك وجود " لو" يقيد المعنى ولو أعجبتكم، ولو أعجبكم، فهي قرينة على مقارنة المملوك بالحر، وقد أفادت التقليل "تصدقوا ولو بشق ثمرة" إنما هي" لو" الوصلية.

فالمعنى والاستعمال يأبيان ما ذكره الزمخشري الذي يرى أنها نزلت " ولأمةُ مؤمنة خير ولامرأة مؤمنة حرة كانت أو مملوكة، وكذلك "وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ" لأنَّ الناس كلهم عبيد الله و إماؤه ولو أعجبتكم ولو كان الحال أن المشركة تعجبكم وتحبونها، فان المؤمنة خير من منها مع ذلك إشارة الى المشركات و المشركين" [٤٦] إذن يراد من (الأمَة) المملوكة، فالمملوكة المؤمنة خير منها المشركة الحرّة، وكذلك (العبد) أي المملوك (المؤمن) هو خير من المشرك الحر.

وبالنظر إلى التحليل النحوي نجد أن مصطلح (الإفادة) يعد عند التداولين أساً تداولياً؛ لما فيه من مراعاة لحال السامع، وسنقف عنه.

كذلك برزت الأفعال التوجيهية (الطلبيات) بشكل واضح في الآية المباركة لتتعاضد مع (الأسلوب الحكيم) متبوع بالأفعال الإخبارية التقريرية.

فقد بدأت الآية بالنهي "وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَّ وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ.." (٤٧)

والنهي أسلوب إنشائي طلبي، فهو فعل كلاميٌ يحمل قوة إنجازية يحددها قصد المتكلم و إرادته، وقد تكرر النهي مرتين في الآية المباركة.

وقد تضمن النهي قوتين إنجازيتين: الأولى صريحة مباشرة :

تتمثل بالمبادرة والحث على الترويج المؤمنين من المؤمنات و الثانية ضمنية وغير مباشرة: أفضلية المؤمن العبد (المملوك) على المشرك الحر، والمؤمنة الأمة على المشركة الحرة .

إن مصطلح القاعدة :الذي وقف وراء الابتداء بالنكرة فالنحو العربي يقوم في قواعده على أهداف منها إفادة المخاطب بتخصيص النكرة، والمخصصات تندرج ضمن ما أسماه سيرل

"التقريرات " ويرى مسعود صحراوي (٤٨) أن الفرق بين أسلوب الخبر العادي والخبري التخصيصي هي في مبدأ "درجة الشدَّة للغرض المتضّمن في القول" بسبب ما سمّاه سيرل، فالخبر التخصيصي يزيد عن الخبري العادي في (درجة الشدة) فهو مثل (التأكيد).

ومصطلح (الفائدة) أو (الإفادة) من أهم المبادئ التي تراعيها التداولية في الخطاب، ويعني الفائدة التي يأخذها المخاطب من الخطاب، فتصل الرسالة البلاغية للمخاطب على الوجه الذي يكون مراد المتكلم، وقد وضع علماؤنا شروطاً في تحقيق الفائدة للسامع، وهي: (٤٩)

١-ثبوت المعنى الدلالي العام للجملة.

٢-اكتمال النسبة الكلامية في الجملة، فتحمل الفائدة للمخاطب (السامع) فيكتفي بها. فتكون عناصر العبارة معّينة.

.

وإذا لم يتوافر أحدهما، فالجملة تفقد شرطها الأهم حصول الفائدة لدى المخاطب ولا تسمى بالجملة ولا بالكلام وقد قرر سيبويه أن المعروف (المعيّن) يكون هو المبدوء به وعليه فإذا حصلت الفائدة في النكرة جاز أن يخبر عنها ويسند إليها،(٥٠) وحملها على ما يعرف بظاهرة قاعدة أمن اللبس(٥١) أو حصول الفائدة التواصلية عند المخاطب .

ويسوغ الابتداء بالنكرة هنا قد جاء ضمن نسق من الانشاء والخبر، فبداية الآية قوة إنشائية المباشرة تمثلت بالنهي عن الزواج من المشركين والمشركات والنهي كان صريحاً .

ثم تحول الكلام الى خبر، والإخباريات تساق لإفادة السامع بأمر يجهله وكما يسميه البلاغيون (فائدة الخبر) ليثبت في ذهن السامع ما لا يعرفه وهذا ما يعرف بـ (لازم الفائدة) لذلك اقتضت البيان القرآني.

هذا الانتقال من الإنشاء إلى الخبر، وهو ما يعرف عند التداوليين بأسلوب الحكيم، فكانت القوة الانجازية لقوله تعالى "وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ "ومن قبله "وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ" تحمل قوة إنجازية مباشرة وهي الإخبار.

إما القوة الإنجازية غير المباشرة والمستلزمة من المقام فهي التعظيم والشمول والمدح والترغيب. لا نجدها في التعريف إذ يكمن التعظيم في الشمول ، وإن خصصت بوصف.

وهذا الوصف أيضاً نكرة لتشير إلى عموم المملوك المؤمن وعموم المملوكة المؤمنة. وهذا ما أكده القدماء كما فعل ابن عصفور[٥٢] الذي حصر مواضع الابتداء بالنكرة بموضعين وكان أحدهما: إذا كانت في غاية العموم، وكأنه قد نظر إلى بعدها التداولي الاستعمالي. وهذا يؤيد الفائدة المتحققة لمجيء المبتدأ نكرة وإن خصصت وكان في التخصيص تأكيد أما الموضع الآخر الذي ذكره ابن عصفور فهو اختصاص مثل النكرة الموصوفة وبهذا نجد البنيتين التركيبيتين الإنشائية المتمثلة بأسلوب النهي الذي يفيد التحريم تزويج المؤمنات من المشركين وزواج المؤمنين من المشركات. فالنهي من الأفعال الكلامية (التوجيهيات) أو الطلبيات والافتراض المسبق الذي يقوم على المعرفة السابقة للسامع بفكرةٍ ما موجودة في خطابه، ولتقريب ذلك تأتي بجملة: ذهبت مع أبي إلى المشفى.

يرتكز الكلام في هذا التركيب النحوي على (أبي) المضاف الى ياء المتكلم مما استوجب رفع التنكير عنه. فصار الكلام معلوماً مفهوماً بالنسبة لياء المتكلم، ومن ناحية أخرى يذهب علماء التداولية إلى أن الخطاب ما كان ليوجه بهذا الشكل لولا المعرفة المسبقة لدى المخاطب بأن للمتكلم أباً حيّاً. ولو كان خلاف ذلك لكان الكلام (لي أبٌ مريضٌ) رافقته الى المشفى فالافتراض المسبق" لَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ" فهو محدد وان لم يقع، إذ حُدَّ بها العبد بالإيمان وإن كان يحمل معنى الإطلاق والكلية في ذاته.

فالتعريف يقوم على ما يفترضه المتكلم من علم المخاطب بالأمر إما معنى النكرة فيؤدي وظيفة الإشارة إلى المعلومات اللاحقة. أو إلى الوحدات اللغوية التي لم يخبر عنها.

وقد أدخل بعض الباحثين (إل) التعريف في العناصر الإشارية لأنها تقوم بوظيفة اسم الإشارة باستثناء البعد والقرب، فهي غير موسومة بهما[٥٣] .

وإذا ما عدنا إلى الآية نجد إن للسياق أثره الكبير في مجيء (عَبْدٌ مُؤْمِنٌ) و(أَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ) على هذا النحو إشارة إلى إطلاق الحكم وعمومه من دون الإشارة الى القرب والبعد، لذلك ناسب أن يأتي الحكم عاماً من دون قيد مكانيّ وهذا يوضح العلاقة بين الإشاريات المكانية والنكرة، وهي خلو النكرة من الإشارة، وهذا الاطلاق على مرَّ العصور واختلاف الأزمان لذلك ناسب الحكم الشرعي الذي تضمنته الآية المباركة وهذا اما استلزمه الحوار على وفق نظرية الملاءمة (التي تقوم على الصلة بين الموضوع المتحدث فيه)

وفي ختام المسألة نقول إن الصفة تخصص من توغل النكرة في الابهام واستغراقها، فتخصص الحكم والتقدير "كل عبد (مملوك) مؤمن خير من مشرك" ولذلك نجد أن الآية بدأت بقوة إنجازية إنشائية بصيغة الطلب بترك الفعل، وهي الأفعال الكلامية الطلبية ثم انتقلت الى الخبر لنجد القوة الإنجازية جاءت

بصيغة الخبر في قوله تعالى : " لأمة مؤمنة خير من أمة مشركة ، و" لعبد مؤمن خير من مشرك " المتمثلة بالوعديات (الالزاميات) فالنص القرآني عن الله عز وجل، فهو وعد من الله سبحانه وهذه قوة إنجازية غير مباشرة، ليطبق هذا القانون في الأرض، فالوعديات أفعال كلامية غير مباشرة تمثلت بهذا التركيب القرآني ولو جاء النص بالتعريف للفظتين (الأمة أو العبد) لكانت هذه (ال) هي إشاريّة معرِّفة ولأسقطت احتمالية (العبد المملوك) ولأصبحت الإشارة مكانية في ذلك الزمان في حين أن القرآن لم يثبت إطلاقها على المملوك لعدم توافرهم بعد مجيء الإسلام أو قلّتهم، وإنما هي إفتراضٌ وإشارة اجتماعية في العرف السائد يكون العبد (المملوك) أقل حرية وأكثر تقيداً فلذلك أصبح أقل منزلة من الحر، فجاء القرآن ليبين أن المملوك المؤمن أرفع درجة من الحر المشرك وكذلك النساء.

المبحث الثاني

الأبعاد التداولية لتسويغ الحذف في سورة البقرة

الحذف في اللغة والاصطلاح

الحذف في اللغة بمعنى القطع إذ " حذف الشيء، يحذفه قطعه من طرفه[٥٤]

وجاء في تاج العروس من جواهر القاموس "حذَفَهُ حذفَاً : قطعه من طرفه، والحَجَّام يحذف الشعر، من ذلك" [٥٥]

الحذف في الاصطلاح: هو اسقاط في الحرف أو بالكلمة أو بالحركة من الكلمة وله شروطه وصياغته فالمعنى الاصطلاحي لم يبتعد عن اللغوي إذ يقول أميل بديع "الحذف في اللغة مصدر حذف وحذف الشيء اسقطه ، في النحو اسقاط كلمة او اكثر بشرط الا يتأثر المعنى او الصياغة نحو:" من نجح؟ – زيد "– أي نجح زيد" [٥٦]

ومن اهم شروط الحذف[٥٧]

١–وجود الدليل على المحذوف [٥٨] وقد تناولوا ذلك في الترخص في حذف الرابط

إذ نجد هذه الظاهرة في الجملة التي تقع خبراً ، او صفة او حالاً ، او صلة فيحذف الضمير الذي يربطها بالجملة التي قبلها ، فالجملة الواقعة نعتاً اشترطوا فيها وجود الضمير الذي يربطها بالمنعوت ،وقد يحذف الرابط (الضمير) للدلالة عليه كقوله"

وما أدري أغيَّرهم تناءٍ وَطُولُ الدهرِ أَمْ مالٌ أصابوا؟"[٥٩]

٢– الا يكون المحذوف كالجزء والا يكون مؤكداً، ولا يؤدي الى اللبس ، ولا يستعاض به عن شيء محذوف

٣–عدم ضعف العامل فلا يحذف الجار..

٤- الا يؤدي الحذف الى اختصار المختصر، أو الى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه .

ومن الابحاث المهمة في التداولية التي ترتبط بالحذف ارتباطاً وثيقاً الاستلزام الحواري ، فالمتتبع لخصائص الاستلزام الحواري بحسب ما وضعه (غرايس) يجد إن خصائصه هي خصائص الحذف ذاتها وهي: [٦٠]

١- قابليته للإلغاء، ويكون ذلك عندما يعمد المتكلم لإضافة قول يسد فيه الطريق ليحول دون الاستلزام كذلك الحذف يمكن الغاؤه .

٢- الاستلزام لا يقبل الانفصال عن المحتوى الدلالي يقال[٦١]وهذا يعكس علاقة كل من الاستلزام الحواري والحذف بالافتراض المسبق.

٣- الاستلزام متغير، فالتغيير الواحد يحمل أستلزامات مختلفة في سياق مختلف، أي متعدد الاحتمالات، وكذلك الحذف ، فلا يمكن معرفة المحذوف من دون الرجوع الى ملابسات الخطاب.

٤- من المشتركات أيضا الاستلزام يمكن تقديره ، وبخطوات محسوبة يهتدى المخاطب اليه[٦٢].

٥- عدم الوضعية [٦٣] ، فالاستلزام الحواري لا يمثل جزءاً من المعنى الوضعي للعبارة اللغوية، كذلك الحذف ليس جزءاً من المعنى الوضعي للعبارة اللغوية ، بل يرتبط بالافتراض المسبق والسياق.

وقد أوجز ابن السراج الحذف قائلاً : " وأعلم أن جميع ما يحذف فإنهم لا يحذفون شيئاً إلا أبقوا دليلاً على ما ألقى " [٦٤]

وقد ورد الحذف عند العرب على وجوه فقد حذفت " الجملة والمفرد والحرف وليس شيء من ذلك إلا عن دليل وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته " [٦٥]

ومن مظاهر الحذف التي وردت في سورة البقرة

١- حذف حرف الجر في قوله تعالى "قَالَ خُذْهَا وَلَا تَخَفْ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى "[٦٦] أي "إلى سِيرَتَهَا الْأُولَى "وهذا ما يعرف بالنصب على حذف الخافض أو نصبت كلمة (سيرتها) وما جاء في الكلام العرب موافقاً ذلك، وعدّ أبن جني ذلك من الضرورات الشعرية حيث قال " هذا شاذ، إنما يحمله الشعر، فأما القرآن فيختار له أفصح اللغات "[٦٧]

٢- حذف كلمة. كحذف المضاف في قوله تعالى " وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِالله....." [٦٨] أي ولكن البرَّ برُ من آمن بالله ،

وقد ذكر الزمخشري أن التأويل " تأويل حذف المضاف ، أي بر " مَن آمن ، أو يتأول البر بمعنى ، .... ألبرّ ، أو كما قالت : فإنما هي إقبال وإدبار " [٦٩]

وقد عدَّ أبن عاشور من حذف المضاف [٧٠]
وحذف المبتدأ أو الخبر ، نحو قوله تعالى: " صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ " والتقدير (هم) أذ (المنافقون) فالحذف للتحقير

٣- حذف جملة (جملة الشرط) في قوله تعالى " قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ " [٧١]، إذ وقع هنا حذف لجملة: اقتضتها دلالة الاقتضاء، أي " إن كنتم مؤمنين ما انزل إليكم فلم تقتلون ؟ فجواب "إِنْ كُنْتُمْ" محذوف دل عليه ما تقدم ، ولا يجوز أن يقدَّم جواب الشرط عليه. وإنما "فَلِمَ تَقْتُلُونَ" "دال على الجواب وساد مسده ، فأما أن يكون هو الجواب فلا "[٧٢]

وقد استحسن سيبويه هذا الحذف [٧٣]
ولو رجعنا الى الشرط التي وضعها النحاة في وجوب حذف جواب الشرط وجدناها عند ابن هشام [٧٤] تنحصر باثنين، الأول " أن يدل الدليل هي الجواب المحذوف الثاني: أن يكون فعل الشرط ماضياً لفظاً أو معنى .

ويرتبط الحذف بمفهوم الاقتضاء، وقد أشار القدماء في كتاباتهم الى هذا المفهوم ضمناً أو صراحة، إذ ذكرها ضمناً عبد القاهر الجرجاني في زيادة الباء في (كفى بالله)" وذلك أن الاسم الداخل عليه الباء في نحو " كفى بزيد" فاعل كفى ..." [٧٥]

وقد ذكر القاضي الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) الاقتضاء صراحة بقوله:
"اقتضاء النص" عبارة عما لم يعمل النص الا بشرط تقدم عليه فإن ذلك أمرُ إقتضاه النص بصحة ما تناوله النص ، وإذا لم يصح لا يكون مضافاً إلى النص ، فكان المقتضي كالثابت بالنص " [٧٦]
فالاقتضاء هو المعلومات المخزونة في ذهن المتلقي بمختلفها، الشرعية والعقلية والاجتماعية والثقافية ويستحضرها السامع بمجرد نطق اللفظ من دون النطق بها ، فلا تكتمل دلالة اللفظ إلا بها [٧٧]
ويستعمل التداوليون الاقتضاء " للإشارة الى المحتوى الدلالي المحذوف من الكلام ، ولكن تقديره ضروري لكي يكون الكلام مفيداً " [٧٨]

وإذا ما جئنا للنصوص القرآنية في سورة البقرة، وجدنا أن الحذف في قوله تعالى : "صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ" متعلق بكلمة "الْمُنَافِقُونَ" أو "هم" إذ أقتضى الخطاب ذلك، والدليل الذي دل على المحذوف هو الآيات التي سيقتها فكلها تتحدث عن المنافقين لذلك اقتضى المحذوف أن يكون عائدا عليهم. وقد ذكر المفسرون في موضع اخر اذ تكررت هذه العبارة مرتين في السورة نفسها، ففي المرة الثانية قالوا إن "هم" إما إن يكونوا "الْمُنَافِقُونَ" أو "أهل الكتاب" [٧٩]

إذ وردت "صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ" في الآية (١٨) وفي الآية الحادية والسبعون بعد المئة " صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ " فهي " اخبار لمبتدأ محذوف هو ضمير يعود الى ما عاد إليه ضمير مثلهم (البقرة / ١٧) "[٨٠]

وقد ارجع ابن عاشور الضمير في الآية (١٧١) الى احتمالين إما "المشركون" أو "الأصنام".

فالأول تشبيه بليغ وهو الظاهر عند ابن عاشور أما الثاني فهو حقيقة ، وقد عبر عن الاصنام تهكماً بالمشركين، لإثبات انعدام الاحساس ، كقول النبي ابراهيم (ع) :" يا أبت لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر "[٨١] وهذا يدل على غباء المشركين الذين عبدوها والذي بين الهتكم هو مجيء الضمير بصيغة العقلاء لأنهم جعلوا الاصنام في اعلى مراتب العقلاء[٨٢]

مما تقدم يتبين الحذف لما فيه من أيجاز واتساع نراه قائماً على الاقتضاء الذي له الاثر الكبير في تصور الدلالات المحذوفة، المتعددة في ذهن المتلقي ، ليحاول جاهداً من السياق ، فترك ذكر العائد يحيل الى مخزون اقتضائي في ذهن المتلقي ، ليرجع المتلقي الى ما يسبق هذه الآية من آت ليعرف عائد الضمير .

وكذلك الحذف في جملة جواب الشرط في" قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ "فما بعد اداة الشرط يقتضي ما قبلها، ولذلك قدر العلماء المحذوف من المذكور نفسه، فأداة الشرط هي رابط حجاجي خدم الدور الاقتضائي في التعبير عن الحدث وتصويره ، لتجعل من القارئ شاهداً على ما قيل في ذلك العهد وان لم يكن في مواجهة مباشرة آنذاك . وهذا ما يميز لغتنا العربية في تراتيبها القائمة على اللفظ والمعنى فهي لغة الربط .

ولما كانت الافعال الكلامية المباشرة وغير المباشرة ذات قوة إنجازية، نجد أن الحذف يرتبط بهذه الافعال فالقول واصف لحال الكافرين، إذ هناك فعل ذو قوة إنجازية غير مباشرة وهي الاعتراض

وكذلك الأفعال الكلامية المباشرة المتمثلة باسلوب الاستفهام (لِمَ) –اصلها اللام مع (ما) الاستفهامية التي تحذف الفها عندما يتصل بها حرف جر– إذ يمثل قوة إنجازية مباشر.

إذن ما حذف قد انطوى على قوة إنجازية مباشرة يمثله بالاستفهام ، واخرى غير مباشرة تمثلت بالاعتراض لذلك نجد أن القوتان قد تعاونتا معا في اظهار الحقيقة التي تحتاج الى اقرار من عندهم او إجابة عن السؤال .

فالسياق لا يعدو كونه استفهاماً في جواب الشرط المحذوف " لِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ" أما لو نظرنا لمقامهم لوجدناهم لا يجيبون عن السؤال ، وهذا يدل على اعتراض المتكلم ورفض المتلقي للسؤال او عدم فهمه ، مع انه كان فعلا إنجازياً اراد المتكلم به تبليغ المتلقي باعتراضه عليه ، ونرى أن الاعتراض من الافعال التعبيرية من جانب لكشفه عن الرفض و الانكار الذي في نفس المتلقي، ومن

جانب آخر يمثل فعلا توجيهيا ، يهدف الى التأثير في المخاطب لحمله على القيام بفعل معين بصورة غير مباشرة .

التسويغ النحوي والاستلزام الحواري

في قوله تعالى : "سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى" (٨٣)قد تم خرق مبدأين التعاون الحواري وهو "مبدأ الكم" ، و"مبدأ الطريقة" فحذف حرف الجر والغي عمله ، وهذا ما يتفق عليه المتكلم والسامع ، ومن هنا قالت العرب المنصوب على نزع الخافض.

" إذ لا يجوز إن يحذف الجار والجازم والناصب للفعل إلا في مواضيع قويه فيها الدلالة ، وكثر فيها استعمال تلك المواضع ولا يجوز القياس عليه" (٨٤) فهذا موقع مشهور عند العرب لذلك اسقط حرف الجر ، فحذف حرف الجر بشهرته (٨٥) .

وهذا يرتبط بعلم المخاطب، لذلك يلجأ المتكلم إلى الحذف منطلقاً من قدرة المخاطب على تقدير وعلمه بالأمر . فيحذف بعضا من العوامل النحوية معتمداً على خبرته اللغوية في الحذف بوجود القرائن بنوعيها اللفظية أو الحالية فتغني عن إحداهما .

فهذه القرائن هي التي سمعت للمتكلم أن يحذف فيقول المتكلم أن يحذف فيقول المتكلم الهلال ولله، والتقدير أبصروا الهلال ، فقرينه الحال تقف وراء المتطرف

برؤية أناس يرتقبون الهلال ثم بدأوا بالتكبير . فيقول السامع بالنصب (٨٦)

وهذا يدل على شمولية اللغة وطاقتها الاستيعابية وتحديد مسار هذه الطاقة قد تم رصده عبر ما قدمه القدماء في استنباطهم القانون لتناسب العكسي بين طاقة التصريح في الكلام وعلم السامع بمضمون الرسالة الدلالية ، وبموجبه تكون الطاقة الاختزالية ممكنة بقدر ما يكون السامع متطلعا على مضمونها الخبري . وبنفس الاستتباع المنطقي يتعذر التعويل على الطاقة الإيحائية في اللغة إن لم يتعين الحد الأدنى من القرائن اللفظية الى إدراك المختزل " (٨٧)

ويرتبط مفهوم الحذف بالافتراض المسبق : لأن الافتراض المسبق ما هو إلا إضمار تداولي ، يمكنها إدراكه كم العلامات اللغوية في القول مع السياق ، فلا يغرك عم اللفظ بل يدخل في البيئة الداخلية له.

و" المسؤول عن عملية الافتراض هو المتكلم " (٨٨)

فالمتكلم يلجأ الى حذف عامل ، وتغير في الإعراب منطلقاً من علم المخاطب ، فيحصل خرق في مبدأ الكم ، لذلك ينص على أن لا ينقص ولا يزيد المتحاورون من مقدار الفائدة . وقد حصل خرق لمبدأ الكم فكان كلامهم خروجاً عن مبدأ التعاون ، لذلك تضمن استلزاماً حوارياً في "الهلال والله" إذ حذف الفعل رأيت الهلال أو (ابصروا) ، والدليل على الحذف هو دليل حاليٌ منا ذكرنا سابقاً بأن المتكلم يفرض

حالاً يكون عليه عندما ينطق بعبارة " الهلالَ والله" فقرينة ، الحال هي التي سوغت حذف العامل أما إذا قال " الهلالُ والله " فعندها يقدر مبتدأ له "هذا الهلالُ" ولم تكن قرينة الحال وحدها حاضرة، بل القرينة اللفظية كانت حاضرة عندما ينطق المتكلم بالرفع أو النصب فعندها يكون الدليل مقالي أيضاً وأما قاعدة الكيفية أو الجهة [٨٩] ، التي ترتبط بما يراد قوله وطريقة الإلغاء أو ترتبط بالتزام الوضوح ، ويتفرع منها .

١-تجنب غموض العبارة

٢-تجنب اللبس

٣-التكلم بإيجاز

٤-ليكن كلامك مرتباً بالتسلسل

فللوهلة الأولى يجد . مطلع على النص " الهلالَ والله "إنها عبارة غامضة ولكن المطلع على لغة العرب يجد أنها مما دأب عليه العرب إي لا غموض ولا لبس في الكلام ، وهذا مثل قوله تعالى :" وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا" وكذلك قوله تعالى : "وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِالله"

إذ أورد ذلك سيبويه في (باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى على سعتهم في الكلام والإيجاز والاختصار، [٩٠]

وقد ذكر سيبويه أمثلة كثيرة من القران: اضافة إلى ما ذكرناه ليجعلها من هذا الباب معاملاً هذه السعة والإيجاز قد حصلتا " لعلم المخاطب بالمعنى " [٩١]

ويبدو أن سيبويه قد ركز في الأمثلة التي تحصل فيها خرق لمبدأ التعاون في الكم وقاعدة الأسلوب أو الكيفية ، وخرق هذه المبادئ لا يؤثر على مبدأ التعاون الحواري ، بل لا زال قائماً إذ يقول السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه عندما يبرر الإبهام الذي يقع في القرآن "إنما خوطبوا على قدر ما يجري في كلامهم من إفهام بعضهم بعضاً ، لعلها أبهمت عليهم في الإخبار، لعجزهم عن بلوغ حقائق الأشياء و أنهم يصلون فيها إلى مقاربةٍ ، وقد يبهم المتكلم لقلة الفائدة في التفصيل"[٩٢]

وبهذا الكلام قد بين السيرافي ما قصده سيبويه بـ(لعلم المخاطب بالمعنى) فإبهام المتكلم إنما جاء لأنه رأى أن في التفصيل قلة فائدة ، بذلك جاء الكلام موجزاً ، وبذلك نجد سيبويه ومن بعده السيرافي يقران بان الخطاب القرآني قائم على الفائدة ، وهي إفهام المخاطب ، لتقوم الحجة عليه وما هذا الإبهام الذي نراه في النصوص القرآنية إلا ما استعملته العرب في كلامها و تداولته في حياتها الاجتماعية ، لذلك لم يأت القرآن بنصوص لم يتعودها العرب وان كان ظاهر هذه النصوص قائم على خرق مبدأ الجهة أو الكيفية التي تقضي إلى التزام الوضوح في الطريقة التي يجب إن يقال فيها الكلام ، إلا إن هذا الاستعمال قائم أساساً على الاستعمال التداولي للغة. وهذا يقارب ما جاء به غرايس في معالجته لظاهرة الاستلزام الحواري ، فما كان غير ملائم للمعنى الطبيعي فانه ينضوي على معانٍ ضمنية كان المتكلم

قاصداً لإحداها إن كانت تحمل أكثر من دلالة واحدة (كمكر الليل ، و"بنو فلان يطؤهم الطريق اي مكركم في الليل ، يريد يطؤهم أهل الطريق" [٩٣].

المبحث الثالث

الأبعاد التداولية للتسويغ النحوي في التراكيب المشبهة بالشرط والمتضمنة لمعناه

ورد أسلوب الشرط في سورة البقرة بصورة مباشرة بأدواته الجازمة وغير الجازمة في مواضع متفرقة، وهناك مواضع وردت فيها تراكيب من غير أداة الشرط إلا أنها شبيه بالشرط، أو تتضمن معنى الشرط وسنقف عليها في سورة البقرة ليتبين لنا بعدها النحوي التداولي لتتكشف لنا سعة العربية وتنوع أساليبها ، مما يجعل اللغة مطواعة للمتكلم تتناغم مع السياق .

وقد اعتنى النحاة والبلاغيون والأصوليون بأسلوب الشرط ، فقد اهتم النحاة بالعامل في جملة الشرط ، وأركان جملة الشرط ، وما يهمنا هنا هو التراكيب الشبيه بالشرط ، والمتضمنة معناه لدراسة المسوغات لها وما تحمله من إبعاد تداولية نروم الكشف عنها في هذا البحث .

أما التراكيب الشبيه بالشرط فمنها :-الاسم الموصول وذلك عندما تدخل الفاء على جواب الاسم الموصول في ذلك يقول سيبويه : " وسألته عن قوله : الذي يأتيني فله درهمان ، لِمَ جاز دخول الفاء ها هنا ، و الذي يأتيني بمنزلة عبد الله ، وأنت لا يجوز لك أن تقول : عبدا لله فله درهمان ؟ فقال " إنما يحسن في الذي لأنه جعل الأخر جواباً للأول ، وجعل الأول به يجب له الدرهمان ، فدخلت الفاء ها هنا ، كما دخلت في الجزاء ، إذ قال ‘ن يأتني فله درهمان . وإن أشار قال : الذي يأتيني له درهمان ، كما تقول : عبد الله له درهمان غير أنه إنما أدخل الفاء لتكون العطية مع وقوع الإثبات ، فإذا أدخل الفاء فإنما يجعل الإتيان سبب ذلك ، فهذا جزاء وإن لم يجزم لأنه صلة " [٩٤] فدخول الفاء على جواب الاسم الموصول أفهم المخاطب ما أراده المتكلم بلزومه الدرهم المترتب على الإتيان ، ولو لم تدخل الفاء لاحتمل وجوب إتيان الدرهم وغيره [٩٥]

إذن اشترط سيبويه في الجزم [٩٦]

١-دلالة المبتدأ على العموم

٢-أن يأتي فعل بعد الاسم الموصول لأن فيه معنى الجزاء

٣-وجود الفاء يحدد نوع الجملة وهو الشرط (المجازاة)، وإذا حذفت الفاء فان الكلام يحتمل أكثر من وجه منها الشرط وغيره يقول السيرافي " الذي " لا تعمل في الشرط والجزاء فتجزم ، وانما يحمل على المجازاة في المعنى لجواز ابهامها ، ولأنها توصل بالفعل وما جرى مجراه ،فتشبه بالشرط والجزاء[٩٧]

وقد جاءت في سورة البقرة شواهد كثيرة على ذلك منها بالفاء، كقوله تعالى: " إلا الذين تابوا وأصلحوا وبينوا فأولئك أتوب عليهم وأنا التواب الرحيم" [٩٨]

فدخول الفاء لتكون مغفرة السامع وقوع التوبة منهم والاصطلاح أما لو كان النص من دون الفاء فقد يكون الا يوجب له تلك المغفرة أمرهم فإذا دخلت الفاء ، فإنما يجعل التوبة سبب المغفرة ، فعلى رأي سيبويه هو جزاء (جواب الشرط) وإن لم يجزم لأنه صلة.

إذن قصد السببية مترتب على وجود الفاء الرابطة وان كان مورد الآية هو الاستثناء من عموم، فالآية التي قبلها" إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ " [٩٩]

بعد ما ثم جاءت الآية (١٦٠) "إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ..."

فالآية (١٥٩) ابتدأت بناسخ (إن) وفي الحقيقة الناسخ لا تعد من دلالة الاسم الموصول (المبتدأ) بل تضيف له التأكيد لأنها ضعيفة العمل [١٠٠] ، فالاسم الموصول قد تضمن معنى الشرط وأضافت له إن التأكيد ، والبعد التداولي لهذا التركيب يظهر لنا ما يعترضه المتكلم أي الافتراض المسبق لما يدور في ذهن المخاطب ، لذلك جلب المؤكد وهو يعلم بأن المؤكد سيضيف على الشرط التأكيد ،وعلى الرغم من حذف الفاء إلا أن إرادة شبة الشرط المتمثلة في الاسم الموصول قد تكون موجودة أو غير موجودة ، مجاز حذفها لأن شبه الشرط مكتمل بالاسم الموصول وصلته مع وجود شبه جواب الشرط التي تضمن تعليق الجواب على الشرط ، وتقييد العلاقة بينهما ،فوجوب تعلق الجواب بالشرط متوقف على وجود الفاء، أما عند عدم وجود الفاء فيصبح الحكم بالجواز كالمبتدأ و الخبر ، وحذفت الفاء لعلم المخاطب بها .

فالآية الأولى (١٥٩) كانت مكونة من :

مؤكد + شبه الشرط + صلته + شبه جواب الشرط

إن + الذين + يكتمون مت أنزلنا + أولئك يلعنهم الله

وقد حذفت (فاء الجزاء)

إما الآية (١٦٠) فمؤلفة من

اداة الاستثناء + شبه الشرط + صلته + فاء الجزاء + شبه جواب الشرط

إلا (الذين) + تابوا وأصلحوا .. + ف + أولئك أتوب عليهم ...

فما يقصده المتكلم من معانٍ ضمنية لحث المخاطب على فعل معين قد كان واضحاً باستعمال أسلوب الشرط، وهذا يحقق قواعد التعاون الكلامي من حيث (الكم) فالكلام كان مختزلا لمعانٍ كثيرة فوجود (الفاء) حدد مسار التفكير لدى المخاطب وحصره بوجوب قبول التوبة إن وقعت منهم مع الإصلاح وإلا بأنه عن غايتهم من التوبة هو لغاية الإيقاع لا لشيءٍ أخر من أمور الدنيا، وهذا متحقق في قاعدة الكم من وجهة نظر تداولية .

أما الكيف ، وهو القاعدة الثانية للتعاون الحواري والذي نص على أن يكون الكلام صادقاً، مبرهنا على صدقه فإقرار صاحب النص (جل وعلا) على ذاته المقدسة وهو صادق بحد ذاته ودليل ذلك الآيات القرآنية التي ذكرت صفات الله عز وجل في الوعد والإبقاء

أما من حيث الملاءمة فقد بدا السياق هو الموقف هو العنصر الأساس الذي تجري فيه العملية التخاطبية فإن كان المتكلم بصدد ترتيب ولزوم وقوع الجزاء فانه يذكر الفاء في الجزاء ، وأن لم يكن يريد الإلزام بل ترك الخيار للمتلقي إن يلزم نفسه أو لا يلزمها وبحسب السياق فانه لا يذكر الفاء

فإذا أراد المتكلم حصر المخاطب في سياق معين وإلزامه بتوجيه من دون إن يكون له الخيار، فأنه سيذكر الفاء. وهذا يعود أيضا إلى طبيعة الموضوع المطروح ومدى أهميته التي تنعكس على الكلام فيختار المتكلم الفاظه بعناية تامة. ليلقي صحته على المخاطب، برسم خطوط الكلام تمديد الحوار من دون لبس فلا يضيع المخاطب في الحكم من وراء النص ، ولا سيما في النصوص الشرعية التي تتطلب الابتعاد عن التأويل .

وهذا يحقق القاعدة الأخيرة وهي الجهة التي تعني الاسلوب لدى غرايس بأن يكون الكلام لا لبس فيه ولا غموضاً وقد بدا في اسلوب الشرط فاختيار الروابط يعكس حالة يقع فيه الحدث الكلامي بين المتكلم والسامع

لذلك نجد أن الموضوع، وإرادة المتكلم ، و وضع المخاطب هي العناصر المتحكمة ببقاء (الفاء) أو عدمه فإن كانت القضية فيها إلزام ،وجوب إذ تتعلق بحكم شرعي أو توجيه أخلاقي تربوي يقتضي إلزام المخاطب وأنه غير مخير في ذلك ، فأننا نجد الفاء حاضرة كقوله تعالى في آيات اخرى

(وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا)[١٠١] هنا الزام بالحكم قال افادت الأستقراع اي قل سارق وسارقة أو في مواضع التأكيد فالفاء تفيد التأكيد ولرب سائل يسال هناك آيات اخرى فيها احكام ولم تذكر فيها الفاء كقوله تعالى :"وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَ" [١٠٢] فحثية الشرط هو (الذي) وصلته (يتوفون) وجوابه "يتربصن بأنفسهن" ولكن لم تكن الفاء حاضرة فلم يقل سبحانه" يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا "ويمكن تعليل ذلك بأن سياق الآية وما تلاها من قوله بعدد (أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا) نجد مباشرة قوله (فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ) وهنا أسلوب الشرط واضح ب (أذا) وفعل

الشرط (بلغن) و (فاء) الجزاء "فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ" هو الجزاء طبيعة الآية نبني أن التربص كان معهوداً عندهم ولكن أيام العدة غير معلومة لذلك شدد الآية وألزمت المخاطب بهذه الأيام .

"فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ" أي انتهت أيام العدة واقتضت "فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ" أي تأكيد الحكم ، ولذلك جاءت الفاء ملزمة ومؤكدة على جواب الشرط وهي انقضاء أربعة أشهر وعشر .

أما النصوص التي وردت في سورة البقرة ولم تكن فيها الفاء حاضرة فهذا وفد يعود الى الموضوع (القضية)

بكونها لا تحتاج إلى إلزام بل هي من المسلمات ، والتي ذكرها القران في مواضع كثيرة كبيان عاقبة المؤمنين كما في قوله تعالى "الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ" ،"وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ ..... أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ" [١٠٣] فلم تذكر الفاء في "أُولَئِكَ عَلَى هُدًى" وحتى بالعطف "وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ" [١٠٤] والفاء تجلب لتزيد في المعنى قوة وتأكيداً في وقوعه وسياق الآية السابقة لهم " ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ"

قد نفت وقوع الشك في القران وبما يحتويه لذلك جاءت بعدها الآية قوية لا تحتاج إلى تأكيد ، لذلك حذفت الفاء لان شبه جواب الشرط كان كافياً ومؤكداً بذاته ومرتبطاً ارتباطاً قوياً ما قبله من الآيات.

أما الأسلوب الثاني الذي ورد في سورة البقرة فهو (اللام الموصولة) وفد اشترط النحاة الفعلية في صلتها فلا تكون الصلة إلا فعلاً بصورة اسم الفاعل أو اسم المفعول وقد ورد في قوله تعالى " الْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ" [١٠٥]،"لِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ "[١٠٦]، وقوله تعالى : "وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ" والتقدير :التي طلقت فلتتربص ثلاثة قروء

وقد تحقق معنى الشرط في الآية من وجهين الاول العموم

والتعريف في المطلقات" تعريف الجنس وهو مقيدٌ للاستغراق، إذ لا يصلح لغيره هنا. وهو عام في المطلقات ذوات القروء..... فالآية عامة في المطلقات ذوات القروء ..... ، بل هو عام في الجنس الموصوف بالصفة المقدرة التي هي من دلالة الاقتضاء" [١٠٧]

وبذلك تضمّن المبتدأ حتى الشرط ، جاء بصيغة اسم المفعول

من مشتقات الفعل ، ولم تدخل الفاء على الجواب (يتربصن)

ظاهراً بل تقدر والدليل على ذلك إن في الشرط إن كان جواب الشرط جملة طلبية

(فعل أمر) وان لم يكن الأمر صريحاً (ليتربصن) وما يؤكد ذلك قول أبن عاشور إذ يقول : "فلذلك أمرن أن يتربصن بأنفسهن أي يمسكهن ولا يرسلهن إلى الرجال"[١٠٨]

ومع أن أغلب النصوص جاء بها الجواب مقرناً بالفاء لما فيها من بيان السببية بين الشرط والجواب، وتأكيد .

وأرى أنه فد حذفت الفاء، لأن التأكيد موجود في النص مقدر وظاهر ويتضح ذلك من قول الزمخشري في بيان معنى التربص "قلت هو خبر في معنى الأمر. وأصل الكلام: وليتربص المطلقات، وإخراج الامر في صورة الخبر تأكيد للأمر ..... فكأنهن امتثلت الأمر بالتربص " (١٠٩)

فالتربص يترتب على الطلاق بسببه وهو مجازاة

فالكلام ذو قوة إنجازية غير مباشرة وهي الأمر، وفعل الإسناد هو(يتربصن)

وفعل التأثير هو امثال المتلقي والقارئ بتنفيذ الحكم في المستقبل.

وقد عد المبرد هذا الأسلوب (اللام الموصولة) مع وجود الفاء للجزاء من أسلوب شبه الشرط (١١٠) ، وهو بذلك يخالف سيبويه الذي منع أن تتضمن للام الموصولة الشرط فهي لم تبن على الفعل . (١١١)

اما الرضي فقد حدد ذلك قائلا " لا يكون الا فعلا في صورة أسم الفاعل أو المفعول"(١١٢)

ويمكن الاستدلال أيضاً على أن المراد هو الشرط من قول ابن عاشور إذ قال : "ومثال تأويل الزنادقة ما حكاه محمد بن علي بن ززام الطائي الكوفي قال : كنت بمكة ..... وهم يقتلون الحجّاج ، ويقولون أليس قد قال لكم محمد المكي (وَمن دخلهُ كانَ آمناً فأي أمنٍ هنا؟) قال : فقلت له : هذا خرج في صورة الخبر ، والمراد به الأمر أي ومن دخله فأمنوه كقوله : "وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ " (١١٣)

وتأويل المفسرين (يَتَرَبَّصْنَ) بـ فعل أمر عندما قال الزمخشري "هو خبر بمعنى الامر" يوحي كلامه الى افعال كلامية غير مباشرة إذ تحمي القوة إنجازية تظهر بالامتثال ، فاصل الكلام " وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ"ألا أنه لعلم المخاطب ، بمراد المتكلم فلم تذكر الفاء ، وللام الامر ، لان السياق كان توجيهياً ، ودلالة الاقتضاء واضحة ذكرها ابن عاشور سابقاً ، إذ اقتضى الخطاب ذكر العدد والتركيز على العدد ، وعدم .... كتمان ما في ارحامهن من حمل، ولما فيه من مصلحة فلربما يتم ارجاعهن من قبل ازواجهن إن ارادوا الاصلاح فالأفعال الإنجازية (الكلامية) غير مباشرة "تخالف فيها قوتها الإنجازية مراد المتكلم ، فالفعل الإنجازي يؤدي على نحو غير مباشر من خلال فعل إنجازي آخر" (١١٤) فظاهر النص في الآية اخبار الا إن المعنى امر توجيهي طلبي، وهذا ما يستفاد من كلام الزمخشري. فالفعل اللغوي الذي تحقق في النص غير مباشر فالغرض الإنجازي في النص هو توجيه المخاطبات الى الالتزام بالعدة وبحسب ما ذكره اوستن عن التوجيهات (١١٥) نجد إن المطابقة بين العالم والكلمات في عمومها متوافرة وان قلت بعض الكلمات، الا إن اتجاه المطابقة كان من العالم الواقع متجهاً الى كلمات، وارادة في الآية مثلت شرط الاخلاص فهناك رغبة صادقة صدرت عن الباث للخطاب سبحانه وتعالى أما المحتوى القضوي فهو فعل المخاطب (المطلقات) التربص في المستقبل . والشرط المعد تمثل بقدرة المخاطبات على اداء ما يطلب منهن.

نظر الزمخشري وابن عاشور الى المعنى ولم ينظرا الى ظاهر اللفظ فقد انجر الخبر في فعلاً كلاميا غير مباشراً يهدف التأثير في المخاطب لالتزام بالتوجيه ، وايقاع المحتوى القضوي، فهي قوة إنجازية آمرة وان كان لفظها بصيغة الخبر ، وهذا يدل على العلاقة الدلالية بين الانشاء والخبر عن طريق البعد التداولي، فلا يمكن الفصل بينهما وهما سيرسلان الدلالة فاللفظ يدل على الخبر، والفعل الإنجازي يدل على الأمر . لذلك كانت القوة الإنجازية قوة آمرة حملها الفعل الكلامي غير المباشر، وارتبط هذا الاستعمال بعرف لغوي جرت المجتمعات اللغوية على استعماله [١١٦] .

الفاء رابطاً حجاجياً

إذ يحيل عمل الجملة من وجهة الاخبار الى تركيب مشابه للشرط منسجماً مع ما يضمره المتكلم وما يعترضه وفقاً لمقتضى سياق الآية ، ومع ما يعلمه المخاطب فعلم المخاطب باستعمال (الفاء) في موضع الشرط مع المبتدأ الذي يكون اسماً موصولاً أو يبتدأ ب (أل) الموصولة مع ما يشتق من الفعل (اسم الفاعل وأسم المفعول)، فما كان ليحصل هذا الاسلوب التركيبي لو لم يعلمه ويألفه المخاطب في لغته التي يستعملها في حياته اليومية.

وقد ذكر الدكتور تمام حسان الفرق بين الخبر في الارشيف (٢٦٢ ، ٢٧٤) في سورة البقرة الآيتين " الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ..... لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ....."إذ جاء خبر (الذي) " لَهُمْ أَجْرُهُمْ" غير مقترن بالفاء في الاية ....

أما الثانية فجاء مقترناً بالفاء "فلَهُمْ أَجْرُهُمْ" بأن العمل وقع فعلاً فليس فيه مجال لمعنى الشرط، فلم تتشابه بيئة الشرط ، لذلك لم تدخل الفاء على الخبر ، أما الآية الثانية فلما كان : الحديث عن الحض على عمل لذلك كان معنى الشرط واضحاً فأدخلت الفاء تشبيهاً على أن سبب استحقاق الاجر وترتبه على الاتفاق [١١٧].

أقول إن هناك أسباباً أخرى تكمن وراء نزع الفاء من التراكيب التي تشبه الشرط وجوابه تارة و وجودها تارة اخرى. ومن هذه الاسباب هو السياق الذي ترد فيه الآية وعلاقتها بما قبلها من الآيات التي تسبقها والتي تأتي بعدها ،وكما وضحت سابقاً فعدم وجود الفاء لا ينفي ارادة الشرط ولكن لا يقصر المعنى على الشرط، وبإمكان المخاطب أن يستحصل المراد من سياق الآيات التي قبلها، كما هو الحال في قوله تعالى "الْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ" فهذا حكم شرعي استغني فيه عن الفاء لوجود العلاقة التلازمية بين الطلاق والعدة، إذ تترتب العدة على لزومية وقوع الطلاق فقد سبقت هذه الآية احكام تضمنت أساليب شرطية واضحة وقوية "وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ "[١١٨] ثم جاءت الآية "

الْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ " من دون الفاء والمعنى فليتربصن بأنفسهن بحسب ما ذكره المفسرون ، وقد ذكرنا ذلك سابقاً وفي أواخر الآية هناك اساليب شرطية في السياق نفسه "وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ... إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا..." ثم بعدها تأتي آية أخرى نجد في خبرها الفاء لتربط شبه الجواب بشبه الشرط (الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ... " [١١٩]

ثم تتوالى بعدها التراكيب الشرطية الصريحة. فوجود الفاء للتوكيد ، فجواز دخولها جعل النحاة يسمونها زائدة[١٢٠] والترتيب السببي كان واضحاً؛ فلذلك لم تأت الفاء في شبه جواب الشرط.

التراكيب المتضمنة معنى الشرط

١-النهي و (حتى) الغائية

وقد يتضمن النهي معنى الشرط كما في قوله تعالى: " وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ" [١٢١]

وقوله تعالى:" وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَّ ... وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا " [١٢٢]

وقوله تعالى : "وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ "[١٢٣]

وبالنسبة للآية الأولى فقد ذكر الرازي [١٢٤] ثلاثة معانٍ

الأول: أنها للعزم، بمعنى عقد القلب على فعل من الافعال ويكون العزم على فعل ولابد له من حرف جر يتعدى به (على) ، فيكون تقدير الكلام ولا تعزموا على عقدة النكاح ، وعد سيبويه هذا الحذف مما لايقاس عليه ، فيكون التقدير "ولا تعزموا عقدة النكاح أن تقدِّروها حتى يبلغ الكتاب اجله والمقصود فيه المبالغة في النهي عن النكاح في زمان العدة .فان العزم متقدم على المعزوم عليه، فاذا ورد النهي عن العزم فَلَأن يكون النهي متأكداً عن الاقدام على المعزوم عليه أولى" [١٢٥]

الثاني :- العزم عبارة عن الإيجاب فعزمت عليكم أوجبت عليكم .

الثالث :- ما ذكره القفَّال"انما لم يقل ولا تعزموا على عقدة النكاح، لان المعنى: لا تعزموا عليهن عقدة النكاح، اي لا تعزموا عليهن أن يعقدن النكاح ، كما تقول عزمت عليك أن تفعل كذا .... أما قوله حتى يبلغ الكتاب أجله ... فيكون المعنى حتى يبلغ هذا التكليف آخره ونهايته" [١٢٦]

وبين النهي والشرط علاقة قوية فالنهي مراعاة للالتزام وكذلك الشرط فتحقيق الجواب مرهون بإلتزام السبب فكلا الاسلوبين قائم على الالتزام من قبل المخاطب وكلا الأسلوبين موجه للمخاطب، لذلك وجود (حتى) في جواب(لا) الناهية اعطى هذا الشبه للنهي بالشرط .

فما بعد (حتى) يقلب المعنى من السلب الى الايجاب ويجعل ما بعد (لا) نتيجة لما بعد (حتى) فيتحقق ما بعد (حتى) يترتب عليه وقوع ما بعد (لا) الناهية ففي الآية يكون المعنى : إذا بلغ الكتاب اجله فعقدوا النكاح .

اذن عقد النكاح مشروط ببلوغ الكتاب وانتهاء المدة .

إذ إن حتى الغائية فالنهي مشروط بانتهاء العدة فانتهاء الغاية "يقتضي انقطاع ما قبل (حتى) وانتهاءه بمجرد وقوع ما بعدها وحصوله" (١٢٧)

والبعد التداولي للنهي يكمن في دلالته على التوجيه فهو من الطلبيات فالمتلقي ملزم بالتنفيذ وترك عقد النكاح الى إن تنتهي العدة ، وهذا تكليف وتوجيه مباشر بالترك وهذا يستدعي البحث في متضمنات القول فالافتراض المسبق يقتضي أن العرب لم تكن نساؤهم من الأرامل والمطلقات قبل الإسلام تعتد بالعدة . والحال نفسه مع بقية الآيات في قوله تعالى"وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ" فقوانين الخطاب تفرض أنه لم يتمسك العرب قبل الإسلام بهذا القيد لذلك إذا طهرت النساء من الحيض يجوز للرجل أن يقربها فهذا ترتيب سببي . فبانتهاء الحيض يباشر الزوج زوجته .

ومثل ذلك قوله تعالى"وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَّ " وكذلك المشركين . فهذا النهي قد تضمن معنى الشرط. فاذا آمنت المشركة جاز الزواج بها، كذلك المشرك إن آمن جاز تزويجه المسلمة.

ومن إشاريات الخطاب التي تشكل رابطاً بين شله الشرط وسبه الجواب هي (حتى) في الآيات التي جاءت مع النهي ، اذ أوجدت مرجعا جديداً واضافة دلالة جديدة لتصل السبب بالنتيجة لتسهم في بلورة المعنى المراد، فلولاها لكان المنع مطلقاً و لفسد المعنى، لذلك كانت (حتى) بؤرة الاهتمام لدى المتلقي ، لأنها تبين ما راده الله سبحانه وتعالى، فهي بذلك تشبه (لكن) في الاستدراك على الحكم .

وقد يأتي الأمر مع النهي بوجود حتى الغائية فيتضمن معنى الشرط " فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ" فكثيراً ما يُستعمل الأمر ثم يؤتى بالنهي المستدرك بحتى فقد جاء النهي ليؤكد الاعتزال فلو كان الخطاب فاعتزلوا النساء في المحيض حتى يطهرن لان في الاعتزال معنى عام وفي تقربوهن معنى خاص ففي الامر حمل على الاعتزال وفي النهي ترك التقرب (المنهي عنه) وكلاهما فعلان إنجازيان صريحان ، وجاءت (حتى) الرابط الحجاجي ليقيد النهي .

ويجعل الأمر شبيهاً بالشرط، فتقلب الدلالة اذا تطهرن اقربوهن

وفي آية أخرى جاءت (حتى) الغائية مع النفي " ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم " وقد تضمن النفي مع (حتى) معنى الشرط، فرضا اليهود والنصارى عن النبي (ص) مقصور باتباع ملتهم .

وقد يأتي الامر مع الامر ليتضمن معنى الشرط ويجزم الجواب كما في قوله تعالى:" اذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ "(١٢٨)

وقوله تعالى" يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ "[١٢٩]
ففي الآية الأولى جاء جواب الأمر مجزوماً فهو شرط قد عقد بين الطرفين الاول هو الباث للخطاب الله سبحانه وتعالى والثاني هم خلقه وقد حملت الآية إشاريات خطابية في القرب المعنوي من جانب لتوضح علاقة المتكلم بحال الخطاب، وملابسات السياق، لإلزام المخاطب بما اراده المتكلم إذ اشتملت الآية على افعال كلامية غير مباشرة بتحويل الطلب الى الزام مشروط .

الخاتمة

توصل البحث الى مجموعة من النتائج ، وأبرزها:

(١) أظهرت الدراسة أهمية التداولية في دراسة العقل العربي متمثلاً بالمنظومة النحوية المتكاملة إذ كشفت عن العلاقة بين القاعدة النحوية والاستعمال ، فهي علاقة متلازمة مكتنزة في العقل العربي ، فهناك ترابط عميق متجذر في ذلك العقل الذي أنتج هذه اللغة لتكون أداته التي يتواصل بها مع الآخر .

(٢) استطاعت التداولية عند دراسة المسوغات النحوية أن تقف على طبيعة اللغة ومسيرتها، فالتسويغ النحوي يبحث في المعنى والاستعمال ، وهما محط عناية التداولية وأُسّها الذي تحلل به الخطاب إضافة الى موقف المتخاطبين من اللغة ، وسياق النص .

(٣) زخرت سورة البقرة بتنوع المتخاطبين ، وتعدد مستويات الخطاب فيها، لتبرز القاعدة وخرقها، فتتنوع الاختلافات النحوية وتأتي المسوغات التي وضعها ذلك العقل المنطقي ليحمي بها نصوصه التي يتداولها في صياغته اللغوية، فنراه يطرح السؤال ويجيب ليستسيغها ويبني عليها ليجعل من تلك الأسباب أقيسة يحتكم إليها كلما لاحظ اختلافاً عما تعوّد في التواصل اللغوي .

(٤) أبرزت التداولية أن المسوغات التي وردت في الظواهر النحوية هي آليات تداولية كالإفادة ، وعلم المخاطب ، ودلالة الاقتضاء ،والايجاز ، والتأكيد ، وأمن اللبس

(٥) الأبعاد التداولية للتسويغ النحوي كالأفعال الكلامية المباشرة وغير المباشرة كان لها حضور في نصوص الأمر والنهي التي جاءت في سياق المقصد التواصلي الذي يقف وراء الظواهر النحوية على تنوعها ، كذلك البعد الإشاري للمسوغات أيضاً كان حاضراً ومساهماً في الاستعمال ، يسانده الاستلزام الحواري بمبادئه في التعاون الحواري ، فكثيراً ما يتم حرف مبدأ التعاون الحواري لأسباب يقتضيها مقام المتخاطبين .

(٦) كان الافتراض المسبق من أبرز الأبعاد التداولية في التسويغ النحوي للظواهر النحوية؛ إذ كان العنصر المهيمن في الحذف ، والابتداء بالنكرة ، وفي التراكيب الشبيهة بالشرط ، والمتضمنة معناه

(٧) فرَضَ التسويغ للظواهر النحوية البعدَ التداولي المستعمل في التحليل ، فالتركيز على أحد الأبعاد التداولية في التحليل التداولي في هذا البحث كان نتيجة لطبيعة المسوغ الذي استند إليه النحاة في تعليل الظاهرة النحوية . فالحكم كان لسياق النص ومقام المتخاطبين ، إذ نلتزم احياناً في تحليل ظاهرة من البحث بالاستلزام الحواري ، دون غيره ، لأن ذلك يكون بحسب سياق النص ومقتضى الخطاب النحوي في التسويغ للظاهرة النحوية في كلام النحاة .

الهوامش

[١] – لسان العرب ، ابن منظور ، ٤/ ٤٤٤

[٢] – محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة ، نعمان بوقرة ، منشورات جامعة باجي مختار ، عناية (د.ط) ، ٢٠٠٦ م ، ١٧٤ – المقاربة التداولية ، فرانسواز أرمينكو، ترجمة : سعيد علوش ، مركز الابحاث القومي ، د . ط ، ٨

[٣] – المرجع نفسه محاضرات في المدارس اللسانية – ١٧٤

[٤] – ينظر بلاغة الخطاب وعلم النص ، صلاح فضل ، ط.١ دار الكتاب المصري القاهرة ، دار الكتاب اللبناني ،بيروت ٢٠٠٤ ، ١٠

[٥] – ينظر : آفاق جديدة في البحث اللغوي ، محمود أحمد نحلة ، (د .ط) ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ٢٠٠٢ ، ١١، ١٤.

[٦] – لسان العرب ، ابن منظور ، دار حامد ، بيروت مادة (سوغ)

[٧] – القاموس المحيط ، الفيروز أبادي ، مجد الدين محمد بن يعقوب ، طبعة البابي الحلبي ، مصر مادة (جوز)

[٨] – يتظر : الكتاب ، سيبويه، تح : عبد السلام هارون ، ط ١ دار الجبل بيروت ، ١ / ٧٦

[٩] – الاقتراح ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، (د.ط) ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ٣٩

[١٠] – نظرية التعليل في النحو العربي ، حسن الملخ ، ط١ ، عمان ، دار الشروق ، ١٣٠

[١١] – سورة البقرة : ٢٦٣

١٢ :شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد ، ط٢٠ ،دار التراث– القاهرة، مصر،١٩٨٠م، ٢٢٢/١

١٣ – سورة البقرة : ١٤٠

[١٤] – ديوان زهير بن ابي سلمى، شرح: د.عمر فاروق الطبّاع، دار الارقم بن ابي الارقم، بيروت –لبنان،٧٦

[١٥] – اوضح المسالك إلى الفية أبن مالك تح: عبد اللطيف محمد الخطيب، ط١،المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب – الكويت ١ / ٢٠٢

[١٦] – سورة ق : ٣٥

[١٧] – البقرة (٧) ، والذي جوز مجيء المبتدأ نكرة هو الاخبار المتقدم عليه بالجار والمجرور (على ابصارهم)

[١٨] – سورة النحل ٦٠ – ٦٢ ، مما جوز ذلك سبق همزة الاستفهام للمبتدأ

[١٩] – البقرة : ٢٢١ ، وجد الاستشهاد مجيء ، عبد " مبتدأ وهو نكرة ، والذي جوز وقوع النكرة مبتدأً وصفها ابو صف مخصص وهو ، مؤمن ((لأن)) مؤمن صفة لـ (عبد) مرفوعة مثله

[٢٠] – ال عمران : ١٥٤ ، والذي يسوغ الابتدا بـ (طائفة)،وهي نكرة ((كونها موصوفة بصفة محذوفة لان التقدير وطائفة من غيركم)) أوضح المسالك الى الفية ابن مالك ٢٠٣/٢

[٢١] – أوضح المسالك الى الفية ابن مالك ٢٠٢/١ – ٢٠٣ = ٧٧٦

[٢٢] –(اوضح المسالك الى الفية ابن مالك، ،١٤٢١–٢٠٠١، ٤٣٩/٥)

[٢٣] – اسمه : أحمد بن محمد بن محمد بن علي الأصبحي ، كنيته : أبو العباس ، عرف العنابي بلقبين هما : الشيخ ، وشهاب الدين ، ينظر انباء القمر ٤٠٨/١، والدارس في تاريخ المدارس ٣٥٦/١ ، والدرر الكافية ٣١٨/١ ، ٣١٩

[٢٤] – ينظر التذكرة في تسويغ الابتداء بالنكرة للعتابي ، دراسة وتحقيق – د نصار بن محمد حميد الدين ، ٤١٢ . د.ت، د. ط الجامعة الاسلامية .

[٢٥] – ينظر التذكرة في تسويغ الابتداء بالنكرة للعتابي ٤/٢ ،٤٣١ ،٤١٤ مجلة الجامعة الإسلامية – العدد ١٥٣

[٢٦] – ينظر : مراعاة المخاطب في النحو العربي ، بان الخفاجي ، ط ١ دار المكتبة العلمية بيروت ٢٠٠٨ م ، ١١٥

[٢٧] – الكتاب سيبويه ، عبد السلام هارون ، ط ٣ ، مكتبة الخانجي القاهرة ١٩٨٨ ، ٢/ ٦٠٥

[٢٨] – قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية ، احمد المتوكل ١٣٨ ، دار الامان – الرباط ١٣٨٦

[٢٩] – التعريف والتنكير في اللغة العربية – مقاربة دلالية ، عبد الزهرة عودة جبر ، مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية ، العدد ٢٣١ ، ٢٠١٧ ، ٢٤٤

[٣٠] – ينظر : التداولية من أوستين إل نحو فما ، فيليب بلانشيه، ترجمة صابر الحباشة ، ط١ ، دار الحوار للنشر والتوزيع اللاذقية سورية ، ٢٠٠٧ ، ٦٢

[٣١] – ينظر : نظرية افعال الكلام العامة ، كيف ننجز الأشياء بالكلمات ، أوستين ، ترجمة عبد القادر قنيني ، د.ظ ، أفريقيا الشرق ،الدار البيضاء ، المغرب ، ١٩١٩م ، ١٧/١٦

[٣٢] – ينظر : مدخل الى اللسانيات التداولية ، الجيلالي دلاش بترجمة محمد يحياتن ، د.ط ، ديوان المطبوعات ، الجامعية الجزائرية ، ٢٦

[٣٣] – التداولية اليوم علم جديد في التواصل ، آن ريبول ، جالا موستلا ، ترجمة د. سيف الدين دنفوس ، د. محمد الشيباني مراجعة د. لطيف زيتوني ، ط ، بيروت لبنان ، ٢٠٠٣ ، ٣١ – ٣٢

[٣٤] – ينظر : آفاق جديدة في البحث اللغوي المعلم ، محمود احمد نحلة د.ط ، دار المعرفة الجامعة – مصر ، ٢٠٠٢ ، ٧٤ ، ٧٥

[٣٥] – ينظر : التداولية من اوستن الى نحوفمان ، فيليب بالانشه ترجمة : صابر الحياشة ، ط١ ، سوريا – الاذقية ، ٢٠٠٧ ، ٦٦

[٣٦] – ينظر : شرح المفصل ، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي ١ت ٦٤٣ ، د. ط ، ادارة الطباعة المنسوبة – ، ١ / ٨٥

[٣٧] – شرح ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ) تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، د.ط ، دار الفكر ، ١/ ٢١٦ .وينظر : شرح المكودي على الالفية في علم الصرف والنحو : أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت٧– ٨هـ) ، ضبطه وخرج اياته وشواهده الشعرية : ابراهيم شمس الدين ، ط ١ ، دار الكتب العلمية . بيروت لبنان ، ١٤١٧ – ١٩٩٦م ، ٤٨

[٣٨] – شرح المكودي : ٤٨

[٣٩] – ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، تح : عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ، مصر – القاهرة ، ١/ ٣٨١ ، ٣٨٤

[٤٠] – البقرة : ٢٢١

[٤١] – يتظر الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن احمد ، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ) ، ط٣ ، دار الكتاب العربي – بيروت ، ١٤٠٧ هـ ، ٢ / ٥

[٤٢] – ينظر : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري المصري (ت ٧٦١ هـ) تح ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط١ المكتبة العصري – بيروت ، ١٩٨٨ م ، ١٧٥

[٤٣] – وينظر : شذرات على شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب عبد المتعال الصعيدي ، ط١ مكتبة محمد علي صبيح وأولاده ، ميدان الأزهر – مصر ، ١٩٦١م ، ١٤٤

[٤٤] – التحرير والتنوير ، محمد الطاهر بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت ١٣٩٣هـ) ، د.ط ، الدار التونسية للنشر – تونس ، ١٩٨٤ هـ ، ٢/ ٣٦٢

[٤٥] – نفسه : ٣٦٢/٢

[٤٦] – الكشاف : ٢٦٤/١

[٤٧] – البقرة : ٢٢١

[٤٨] – ينظر : التداولية عند العلماء العرب ، مسعود صحرواي ، ط١ ، دار الطليعة ، بيروت _ لبنان ، ٢٠٠٥م ، ١٨٥ .

[٤٩] – نفسه : ١٨٦

[٥٠] – ينظر الكتاب ، سيبويه ، تح : عبد السلام هارون ، ط١ ، دار الجيل ، بيروت – لبنان ، ١ / ٤٨

[٥١] – ينظر : ألاشباه والنظائر في النحو . جلال الدين السيوطي ، تح : محمد بن عبد الله ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٩٨٦ ، ٢ / ١٠٩

[٥٢] – درجات التعريف والتنكير ، ابراهيم صالح الحندرت ، مجلة جامعة أم القرى العلوم الشرعية واللغة العربية وادابها ، ج١٩ ، ع٣١ ، رمضان ، ٣٩٩،

[٥٣] – ينظر : آفاق جديدة في البحث اللغوي : ٢٢ ، ٢٣

[٥٤] – لسان العرب ، ابن منظور مادة (حذف) ط١ دار صادر – بيروت ١٩٩٠ ، ٣٩

[٥٥] – تاج العروس من جواهر القاموس محمد المرتضى الحسيني الزبيدي،تح:د.عبد الفتاح الحلو،راجعه مطفى حجازي، د.ط، مطبعة كويت، ١٩٨٦م، ١٢١/٢٣ .

[٥٦] – موسوعة علوم اللغة العربية ، اميل بديع يعقوب ، ط١ ، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ٢٠٠٦ م، ٢٠٠/٥.

[٥٧] – ينظر : مغنمي اللبيب عن كتب الاعاريب ، ابن هشام الانصاري ، تتح : محمد محيي الدين : ط١ ، صيدا – بيروت ، ١٩٩١ ، ٢/ ٦٩٢ – ٦٩٧

[٥٨] – ينظر: الخصائص ابن جني، د.ط ، دار الحديث للهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة : ٢٠٠٧م ،١ / ٢٨٤

[٥٩] – البيت الجريري عطية ينظر شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ، وبعد ضمة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، تأليف : محمد محيي الدين عبد الحميد ط.٢ ، دار مصر للطباعة ، ١٩٨٠م ، ٣ / ١٩٧

[٦٠] – ينظر : آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر ، د. محمود أحمد نحلة ، دار المعرفة الجامعية – مصر ٢٠٠٢م ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، وينظر التداولية وتحليل الخطاب (الرؤى والتمثلات) د. باسم خيري تخضير ، ط١ ، القاهرة – مصر ، ٢٠١٦ ، ٨٩ ، ٩٠ .

[٦١] – آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٣٩

[٦٢] – ينظر نفسه ، الصحيفة نفسها .

[٦٣] – ينظر : التداولية وتحليل الخطاب (الرؤى والتمثلات) ، ٩٠

[٦٤] – الاصول في النحو ، أبو بكر محمد بن السراج ، تح ، عبد المحسن الفتلي ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ١٩٨٥ ، ٢ / ٢٥٤

[٦٥] – الخصائص ، ابن جني ، تح : محمد علي النجار ط٤ دار الشؤون العامة بغداد ، ١٩٩٠ ، ٢ / ٣٦٠

[٦٦] – البقرة : ٢١

[٦٧] – المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها ، أبن جني ، وزارة الاوقاف – المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية ، ١٤٢٠ هـ ، ١٩٩٩ ، ٣٧٢/١

[٦٨] – سورة البقرة : ١٧٧

[٦٩] – الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، الزمخشري ، ط٣ دار الكتاب العربي – بيروت ، ١٤٠٧هـ ، ٢١٨/١

[٧٠] – التحرير والتنوير ، ابن عاشور ، الدار التونسية للنشر – تونس ، ١٩٨٤ ، ١/ ١٢٢

[٧١] – سورة البقرة ٩١

[٧٢] – الخصائص ، ٢٨٤/١

[٧٣] – ينظر الكتاب : سيبويه ، تح : عبد السلام محمد هارون ، ط٣ ، مكتبة الخاتجي – القاهرة ، ١٩٨٨م ، ٧٩/٣ .

[٧٤] – ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام ، تح: د. مازن المبارك ومحمد علي خمد الله ، ط٦ ، دار الفكر _ دمشق ١٩٨٥ ، ٨٤٩ / ينظر : شرح شذرت الذهب في معرفة كلام العرب ، ابن هشام ، تح: عبد الغني الدقر ، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا ، ٤٥٠

[٧٥] – اسرار البلاغة ، عبد القهار الجرجاني (ت ٤٧١ هـ)، قراءة وتعليق محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني بالقاهرة – مصر ، ١/ ٤٢٣

[٧٦] – كتاب التعريفات : الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) ، تح ، ضبطه وصححة جماعة من العلماء بأشراف الناشر ، ط١ ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، ١٩٨٣م – ١٤٠٣هـ ، ٣٣\١

[٧٧] – ينظر : التداولية وتحليل الخطاب (الرؤى والتمثلات) ١٣٣

[٧٨] – علم التخاطب الاسلامي ، دراسة لسانية لمناهج علماء الاصول في فهم النص ، محمد يونس علي ، دار المدار الاسلامي ، الاسلامي ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، (٢٠١٧) تاكد من الصفحة

[٧٩] – الكشاف : ٢١٠\٢

[٨٠] – التحرير والتنوير: ٣١٣\١

[٨١] – سورة مريم :٤٢

[٨٢] – التحرير و التنوير : ١١٣\٢

[٨٣] – طه:٢١

[٨٤] – مغني اللبيب : ١٠٨

[٨٥] – البرهان في علوم القرآن ، الزركشي ، دار الحديث – القاهرة ، ٢٠٠٦م ، ١٠٨

[٨٦] – ينظر شرح المفصل ، ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) غدارة الطباعة المنيرية ، مصر، (د.ط)(د.ت) ، ١٢٥\١ ، ١٢٦

[٨٧] – التفكير اللساني في الحضارة العربية ، عبد السلام المسري ، ط٢ ، مطبعة بو سلامة – تونس ، ١٩٨٦م ، ٣٣٢

[٨٨] – تحليل الخطاب ، جوليان براون ، وجورج يول ، ترجمة وتعليق الدكتور محمد لطفي الزليطي ، والدكتور منير التريكي ، النشر العلمي والمطابع – جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية ، (د.ط)و ١٤١٨هـ ، ١٩٩٧م ، ٣٧

[٨٩] – ينظر : اللسان و الميزان او التكوثر العقلي ، طه عبد الرحمن ، ط١، المركز الثقافي العربي ، ١٩٩٨م ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ونظرية التلويح الحواري بين علم اللغة الحديث والمباحث اللغوية في التراث العربي و الاسلامي ، هشام عبد الله الخليفة ،ط١، مكتبة لبنان ناشرون ، الشركة المصرية العالمية للنشر ولنجمان، ٢٠١٣م، ٢٩، ٣٠ ، والاستلزام الحواري في التداول اللساني من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة الى وضع القوانين الضابطة لها ، العياشي ادواري ، منشورات الاختلاف ط١ ، دار الامان – الرباط ، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م ،٩٩، ١٠٠ ، وافاق جديدة في البحث اللغوي والمعاصر ، ٣٤ .

[٩٠] – الكتاب – سيبويه (ت١٨٠هـ) تح و شرح ، عبد السلام محمد هارون ، ط٣ ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ١٩٨٨م ، ٢١٠\١١

[٩١] – نفسه : ٢١١/١.

[٩٢] – شرح كتاب سيبويه ، السيرافي (ت ٣٦٨هـ) تح ، احمد حسن مهدلي وعلي سيد علي ، ط٣ ، بيروت – لبنان ، ٢٠١٧م ، ٤٢٧\٣ – ٤٢٨ .

[٩٣] – ينظر الكتاب :٢١١/١، ٢١٢.

[٩٤] – الكتاب :١٠٢/٣.

[٩٥] – ينظر : مغني اللبيب ، ابن هشام ، ٢١٩

[٩٦] – ينظر : الكتاب ١ / ١٤٠ ، ٣ / ٣٠٦

[٩٧] – شرح كتاب سيبويه ، السيرافي ، ٣ / ٢١٠

[٩٨] – البقرة : ١٦٠

[٩٩] – البقرة : ١٥٩

١٠٠ – ينظر شرح التسهيل ١/ ٣٣١ ، لابن مالك ، نجم عبد الرحمن السيد ، محمد بدوي ط١ ، القاهرة – مصر ، ١٩٩٠م

[١٠١] – المائدة:٣٨

[١٠٢] – البقرة : ٢٣٤

[١٠٣] – البقرة : ٣ ، ٤

[١٠٤] – البقرة : ٥

[١٠٥] – البقرة : ٢٢٩

[١٠٦] – البقرة : ٢٤١

[١٠٧] – التحرير والتنوير : ٢ / ٣٨٩

[١٠٨] – التحرير والتنوير: (٣٩٠/٢)

[١٠٩] – الكشاف : ١ / ٢٧٠

[١١٠] – ينظر الكامل ، المبرد ، تح : احمد الدالي، ط١، مؤسسة الرسالة العالمية – دمشق ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧ ،٢ / ٣٧٩

[١١١] – ينظر الكتاب : ١ / ١٤٢ ، ١٤٣

[١١٢] – شرح الرضي على كافية ابن الحاجب : ١ / ٦٢ ، ٣٦٣ تح : عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط١ ٢٠٠٠م

[١١٣] – التحرير والتنوير : ٣ / ١٦٢ .

[١١٤] – آفاق جديدة ، في البحث اللغوي المعاصر : ٨٠ – ٨١ .

[١١٥] – ينظر المصدر نفسه : ٧٩

[١١٦] – ينظر نفسه : ٤٧

[١١٧] – الكتاب : ٣ / ١٠٢

[١١٨] – البقرة٢٢٧

[١١٩] – البقرة٢٢٩

[١٢٠] – الجنى الداني في حروف المعاني ، المرادي ، تح ، فخر الدين قباوة واخرين ، ط١ – بيروت ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م

[١٢١] – البقرة : ٢٣٥

[١٢٢] – البقرة : ٢٢١

[١٢٣] – البقرة : ٢٢٢

[١٢٤] – مفاتيح الغيب : (التفسير الكبير) ، فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ) ط٣ ، دار احياء التراث العربي – بيروت ، ١٤٢٠هـ ٦/ ٤٧٢

[١٢٥] – نفسه : ٦ / ٤٧٣

[١٢٦] – نفسه : ٦ / ٤٧٢ – ٤٧٣

[١٢٧] – النحو الوافي : ٢ / ٤٨٣

[١٢٨] – ١٥ البقرة

[١٢٩] – ١٥٣ البقرة

المصادر

- القرآن الكريم .
- اسرار البلاغة ، عبد القهار الجرجاني (ت ٤٧١ هـ)، قراءة وتعليق محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني بالقاهرة – مصر ،
- الاصول في النحو ، أبو بكر محمد بن السراج ، تح ، عبد المحسن الفتلي ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ١٩٨٥ ،
- آفاق جديدة في البحث اللغوي ، محمود أحمد نحلة ، (د .ط) ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ٢٠٠٢ ،
- الاستلزام الحواري في التداول اللساني من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة الى وضع القوانين الضابطة لها ، العياشي ادواري ، منشورات الاختلاف ط١ ، دار الامان – الرباط ، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م
- الاقتراح ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، (د.ط) ، بيروت ، ١٩٨٨ ،
- ألأشباه والنظائر في النحو . جلال الدين السيوطي ، تح : محمد بن عبد الله ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٩٨٦ ،
- اوضح المسالك الى الفية ابن مالك، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب، ط١،المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب – الكويت،١٤٢١-٢٠٠١
- البرهان في علوم القرآن ، الزركشي ، دار الحديث – القاهرة ، ٢٠٠٦م
- بلاغة الخطاب وعلم النص ، صلاح فضل ، ط.١ دار الكتاب المصري القاهرة ، دار الكتاب اللبناني ،بيروت ٢٠٠٤
- تاج العروس من جواهر القاموس محمد المرتضى الحسيني الزبيدي، تح: د. عبد الفتاح الحلو، راجعه مصطفى حجازي، د. ط، مطبعة كويت، ١٩٨٦م، .

- التحرير والتنوير ، محمد الطاهر بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت ١٣٩٣هـ) ، د.ط ، الدار التونسية للنشر – تونس ، ١٩٨٤ هـ
- تحليل الخطاب ، جوليان براون ، وجورج يول ، ترجمة وتعليق الدكتور محمد لطفي الزليطي ، والدكتور منير التريكي ، النشر العلمي والمطابع – جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية ، (د.ط)و ١٤١٨هـ ، ١٩٩٧م .
- التداولية اليوم علم جديد في التواصل ، آن ريبو ل ، جالا موستلا ، ترجمة د. سيف الدين دنفوس ، د. محمد الشيباني مراجعة د. لطيف زيتوني ، ط ، بيروت لبنان ، ٢٠٠٣
- التداولية عند العلماء العرب ، مسعود صحرواي ، ط١ ، دار الطليعة ، بيروت _ لبنان ، ٢٠٠٥م ، ١٨٥ .
- التداولية من اوستن الى كووفمان ، فيليب بالانشه ترجمة : صابر الحياشة ، ط١ ، سوريا – اللاذقية ، ٢٠٠٧ ،
- التداولية وتحليل الخطاب (الرؤى والتمثلات) د. باسم خيري تخضير ، ط١ ، القاهرة – مصر ، ٢٠١٦ ،
- التذكرة في تسويغ الابتداء بالنكرة للعنابي ، دراسة وتحقيق – د نصار بن محمد حميد الدين ، ٤١٢ . د.ت، د. ط الجامعة الاسلامية .
- التعريف والتنكير في اللغة العربية – مقاربة دلالية ، عبد الزهرة عودة جبر ، مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية ، العدد ٢٣١ ، ٢٠١٧ .
- التعليل في النحو العربي ، حسن الملخ ، ط١ ، دار الشروق– عمان.
- التفكير اللساني في الحضارة العربية ، عبد السلام المسدي ، ط٢ ، مطبعة بو سلامة – تونس ، ١٩٨٦م.
- الجنى الداني في حروف المعاني ، المرادي ، تح ، فخر الدين قباوة واخرين ، ط١ – بيروت ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م
- الخصائص ، ابن جني ، تح : محمد علي النجار ط٤ دار الشؤون العامة بغداد ، ١٩٩٠ .
- الخصائص ابن جني، د.ط ، دار الحديث للهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة : ٢٠٠٧م .
- درجات التعريف والتنكير ، ابراهيم صالح الحندرت ، مجلة جامعة أم القرى العلوم الشرعية واللغة العربية وادابها ، ج١٩ ، ع٣١ ، رمضان .
- ديوان زهير بن ابي سلمى، شرح: د.عمر فاروق الطبّاع، دار الارقم بن ابي الارقم، بيروت –لبنان.
- شذرات على شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب عبد المتعال الصعيدي ، ط١ مكتبة محمد علي صبيح وأولاده ، ميدان الأزهر – مصر ، ١٩٦١م .
- شرح ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ) تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، د.ط ، دار الفكر .
- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ، وبعد منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، تأليف : محمد محيي الدين عبد الحميد ط.٢ ، دار مصر للطباعة ، ١٩٨٠م .
- شرح التسهيل ، لابن مالك ، نجم عبد الرحمن السيد ، محمد بدوي ط١ ، القاهرة – مصر ، ١٩٩٠م
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب تح : عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط١ ٢٠٠٠م

- شرح شذرت الذهب في معرفة كلام العرب ، ابن هشام ، تح: عبد الغني الدقر ، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري المصري (ت ٧٦١ هـ) تح ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط١ المكتبة العصري – بيروت ، ١٩٨٨ م ،
- شرح كتاب سيبويه ، السيرافي (ت ٣٦٨هـ)تح ، احمد حسن مهدلي وعلي سيد علي ، ط٣ ، بيروت – لبنان ، ٢٠١٧م .
- : شرح المكودي على الالفية في علم الصرف والنحو : أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت٧-٨هـ) ، ضبطه وخرج اياته وشواهده الشعرية : ابراهيم شمس الدين ، ط ١ ، دار الكتب العلمية . بيروت لبنان ، ١٤١٧ – ١٩٩٦م .
- شرح المفصل ، ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) إدارة الطباعة المنيرية ، مصر ، (د.ط)(د.ت) .
- علم التخاطب الاسلامي ، دراسة لسانية لمناهج علماء الاصول في فهم النص ، محمد يونس علي ، ط١، دار المدار الاسلامي ، الاسلامي ، بيروت– لبنان.
- القاموس المحيط ، الفيروز أبادي ، مجد الدين محمد بن يعقوب ، طبعة البابي الحلبي ، مصر مادة (جوز)
- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية ، احمد المتوكل ، دار الامان – الرباط ١٣٨٦
- الكامل ، المبرد ، تح : احمد الدالي، ط١، مؤسسة الرسالة العالمية – دمشق ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧ ،
- الكتاب : سيبويه ، تح : عبد السلام محمد هارون ، ط٣ ، مكتبة الخاتجي – القاهرة ، ١٩٨٨م ،
- الكتاب ، سيبويه ، تح : عبد السلام هارون ، ط١ ، دار الجيل ، بيروت – لبنان ،.٤٨
- كتاب التعريفات : الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) ، تح ، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بأشراف الناشر ، ط١ ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، ١٩٨٣م – ١٤٠٣هـ ،.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن احمد ، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ) ، ط٣ ، دار الكتاب العربي – بيروت ، ١٤٠٧ هـ .
- لسان العرب ، ابن منظور مادة (حذف) ط١ دار صادر – بيروت ١٩٩٠ .
- اللسان و الميزان او التكوثر العقلي ، طه عبد الرحمن ، ط١، المركز الثقافي العربي ، ١٩٩٨م ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ .
- مجلة الجامعة الإسلامية – العدد ١٥٣
- محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة ، نعمان بوقرة ، منشورات جامعة باجي مختار ، عناية (د.ط) ، ٢٠٠٦ م .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها ، أبن جني ، وزارة الاوقاف – المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية ، ١٤٢٠ هـ ، ١٩٩٩ .
- مدخل الى اللسانيات التداولية ، الجيلالي دلاش بترجمة محمد يحياتن ، د.ط ، ديوان المطبوعات ، الجامعية الجزائرية ،

- مراعاة المخاطب في النحو العربي ، بان الخفاجي ، ط ١ دار المكتبة العلمية بيروت ٢٠٠٨ م .
- مغنمي اللبيب عن كتب الاعاريب، ابن هشام الانصاري ، تتح : محمد محيي الدين : ط١ ، صيدا – بيروت ، ١٩٩١ ، .
- مغني اللبيب عن كنب الأعاريب ، ابن هشام ، تح: د. مازن المبارك ومحمد علي خمد الله ، ط٦ ، دار الفكر _ دمشق ١٩٨٥.
- مفاتيح الغيب : (التفسير الكبير) ، فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ) ط٣ ، دار احياء التراث العربي – بيروت ، ١٤٢٠هـ
- – المقاربة التداولية ، فرانسواز أرمينكو، ترجمة : سعيد علوش ، مركز الابحاث القومي ، د . ط .
- موسوعة علوم اللغة العربية ، اميل بديع يعقوب ، ط١ ، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ٢٠٠٦ م، ٢٠٠/٥.
- نظرية أفعال الكلام العامة ، كيف ننجز الأشياء بالكلمات ، أوستين ، ترجمة عبد القادر قنيني ، د.ظ ، أفريقيا الشرق ،الدار البيضاء ، المغرب ، ١٩١٩م.
- نظرية التلويح الحواري بين علم اللغة الحديث والمباحث اللغوية في التراث العربي و الاسلامي ، هشام عبد الله الخليفة ،ط١، مكتبة لبنان ناشرون ، الشركة المصرية العالمية للنشر ولنجمان، ٢٠١٣م
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، تح : عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ، مصر – القاهرة .